

الأميرة

إلى من أرضعتني الحب والحنان.... إلى رمز الحب وبلسم الشفاء.... إلى القلب النابض بالبياض.... إلى من علمتني من الألف إلى الياء.... إلى من نورت طريقي إلى الأمام

أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب.... إلى من كلّت أنامله ليقد لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم...

روح والدي الكريم رحمه الله

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفس البريئة..... إلى رياحين حياتي إخوتي وأخواتي

إلى عائشة و أميرة و أيمن و ريحانة

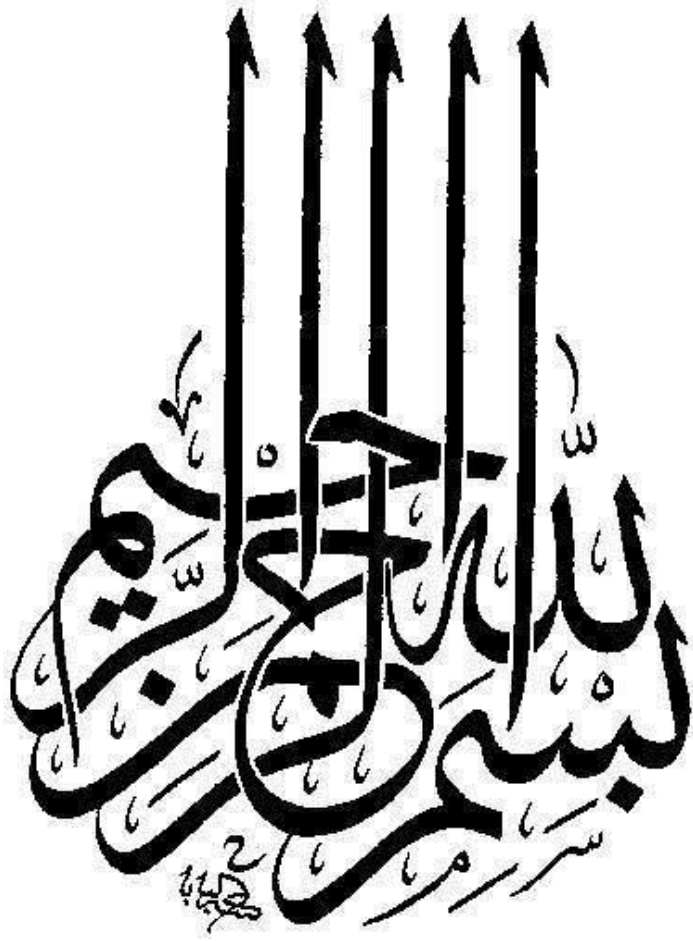
إلى من كانوا ملاذي وملجئي... إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات... إلى من سأفتقدهم

إلى أصدقائي وأساتذتي وأحبائي

وكل من يعرفني

وشكرا

اللاخوين بوزيد بن يحيى وعبد الرؤوف



﴿ اَمْسِنْ هُوَ قَانِتٌ اَنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ

وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ

وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿

النمر : 09

إن مراجعة الحسابات تلعب دورا هاما في المؤسسة الاقتصادية، من خلال إعطاء مراجع الحسابات رأيه الفني المحايد حول صحة ومصداقية القوائم المالية التي تخص المؤسسة مكان المراجعة، وذلك اعتمادا على مجموعة من القواعد و الأسس والمبادئ المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، كما أن لمراجعة الحسابات أهمية كبيرة للإدارة والأطراف المعنية بالمراجعة، إذ أن المراجع يقوم بدعمهم بمخرجاته التي تتمثل بالتقرير الذي يعتبر كسند في بناء قراراتهم المالية حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم نشاط للمؤسسة لكونها القلب النابض للمؤسسة فالقرار الناجح والصائب يحقق أهداف المؤسسة.

ولتحقيق أهداف المؤسسة وحماية أملاكها وكذا مواجهة المحيط الاقتصادي المليء بالمتغيرات خاصة وأنا في عصر العولمة والمتغيرات العالمية السريعة، أصبحت هناك ضرورة ماسة لتقرير يعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة وذلك لترشيد عمليات اتخاذ القرارات المختلفة من جهة، وإلى حماية أصول المساهمين من جهة أخرى.

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة: **ما أهمية مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية في**

المؤسسات الاقتصادية ؟

وبعدما تم عرضه في الدراسة النظرية والتطبيقية وإجراءات التحليل الإحصائي المطلوب، يمكن اختبار الفرضيات مع ذكر النتائج و التوصيات على النحو التالي:

أولا: اختبار الفرضيات

1- بالنسبة للفرضية الأولى المتمثلة في: " أن الجانب النظري لمراجعة الحسابات يدعم تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة، ويضمن فعاليتها وهذا من خلال مجموعة المعايير والمبادئ التي تنظمها وتضبطها"، من خلال دراسة النظرية وتحليل نتائج الدراسة الميدانية لمراجعة الحسابات تبين أنها عبارة على عملية منظمة تؤدي من طرف مراجع مؤهل وحيادي للتحقق من صحة المعلومات التي تتعلق بالأنشط والأحداث المالية وأنها مطابقة لنتائجها الاقتصادية، وموفقا لمبادئ و معايير المحاسبية و المتبلور في شكل تقرير يعبر عن الصورة الحقيقية لنتائج الأعمال والمركز المالي لضمان تحقيق أهداف للمؤسسة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

2- بالنسبة للفرضية الثانية المتمثلة في أن: " ترشيد القرار المالي هو ذلك القرار الذي تتوفر فيه متطلبات العقلانية أو المعقولة في المضمون و المحتوى، مما يعطي ذلك أهمية كبيرة لضمان حياة المؤسسة"، من خلال الدراسة النظرية للفصل الثاني وتحليل نتائج الدراسة الميدانية أتضح أن جوهر عملية اتخاذ القرار المالي هو حسم أو اختيار أحد

الحلول الممكنة أو البديلة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف محدد متعلق بالجانب المالي للمؤسسة، وذلك على ضوء مقدمات ومعطيات و معلومات ومعايير تساعد على حسن الاختيار وبالتالي اتخاذ القرار الملائم في إطار الخطة الإستراتيجية التي تدير عليها المؤسسة وسياساتها في توفير الوسائل المالية لوظائفها التي تحتاج إليها للوصول إلى الأهداف الخاصة لهذه الوظائف والمحقة للهدف العام ككل، وهذا يثبت صحة هذه الفرضية

3- بالنسبة للفرضية الثالثة المتمثل فيما يلي: "تساهم مراجعة الحسابات في إضفاء المصدقية في المعلومات المستخدمة في ترشيد القرارات المالية"، بعد تحليلنا للدراسة الميدانية قمنا بإثبات هذه الفرضية، حيث تلعب مراجعة الحسابات دورا مهما في عملية ترشيد القرارات المالية، كونها تعمل على توفير البيانات المالية الملائمة لمستخدمي القوائم المالية والتي تعكس حقيقة المركز المالي للمؤسسة فهي تساهم في ترشيد قرارات المستخدمين فتوفرها في الوقت المناسب يرفع من درجة اليقين لمتخذي القرارات.

ثانيا: النتائج

بعد دراستنا لمختلف الجوانب المتعلقة بكل من مراجعة الحسابات وترشيد القرارات المالية وكذا محاولة الاجابة عن الإشكالية من خلال دراسة وتحليل للآراء العينة الاحصائية توصلنا لنتائج التالية:

- 1- أن عملية مراجعة الحسابات عملية منظمة تعمل على تجميع وتقييم موضوعي للأدلة المتعلقة بأحداث وتصرفات اقتصادية من أجل التأكد من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج للمستخدمين وذوي الاهتمام كما أنها تشمل على العديد من الأنواع لكل نوع منها خاصية معينة.
- 2- إن تقرير المراجع يوجه إلى مختلف الأطراف الخارجية، التي تهمها نتيجة المؤسسة والمتمثلين في مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة (البيئة المالية الخارجية).
- 3- أن عملية اتخاذ القرارات عملية أساسية في الادارة المالية لمختلف مستخدمي التقارير وأصحاب القرار المالي (البيئة المالية الداخلية).
- 4- يؤثر تقرير مراجع الحسابات على القرارات المالية لمجلس الإدارة.
- 5- تساهم كفاءة وخبرة مراجع الحسابات في جودة ونوعية تقرير مراجع الحسابات الذي يساهم بدوره أيضا في ترشيد القرارات المالية.

- 6- يعتبر المراجع همزة الوصل بين الإدارة ومتخذي القرارات المالية في ظل نظرية الوكالة من خلال إبداء رأيه الفني المحايد والمعلل نتيجة كفاءة وخبرته في حدود ما تمليه ضوابط مهنته.
- 7- مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة باتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.

ثالثا: التوصيات

- 1- الاستفادة بقدر ما يمكن من الرابط الذي يجب أن يكون بين مراجعة الحسابات وترشيد القرارات المالية للمستخدمين بما يحقق أهدافهم المرسومة.
- 2- ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تدرج ضمنا التقرير النهائي لمراجع الحسابات.
- 3- توفير المعلومات اللازمة و الموثقة لكافة الأطراف الذين لهم علاقة باتخاذ القرارات لتكون عملية إتخاذ القرار أكثر رشدا.
- 4- يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة من خلال عدة خطوات تبدأ بالتعرف على المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتنتهي بإبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير.
- 5- على الإدارة متابعة وتقييم عملية صناعة القرار والتحكم في العوامل المؤثرة فيه.

رابعا: آفاق الدراسة

- ولا زال البحث مفتوحا أمام دراسات أخرى تتعلق بـ:
- 1- مساهمة مراجعة الحسابات في التأثير على القيمة السوقية لأصول المؤسسة.
 - 2- دور مراجعة الحسابات في تعزيز الثقة والمصداقية في تقارير المالية.
 - 3- دور مراجعة الحسابات في تحديد القيمة العادلة لرأس مال المؤسسة والحد من التلاعبات وتضخم رأسمالها في ظل نظرية الوكالة.

فهرس الصفحات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	
شكر وعرفان	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
ملخص الدراسة بالفرنسية	
الفهرس	I
الفهرس الأشكال	IV
الفهرس الجداول	V
فهرس الملاحق	VI
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة الحسابات	
مقدمة الفصل الأول	2
المبحث الأول: مدخل لمراجعة الحسابات	8 - 3
المطلب الأول: التطور التاريخي لعملية مراجعة الحسابات	3
المطلب الثاني: مفهوم مراجعة الحسابات وأهدافها	5
المطلب الثالث: فروض ومبادئ مراجعة الحسابات	8
المبحث الثاني: أنواع ومعايير مراجعة الحسابات وخطواتها	16 - 11
المطلب الأول: أنواع مراجعة الحسابات	11
المطلب الثاني: معايير مراجعة حسابات	13
المطلب الثالث: خطوات عملية المراجعة	16
المبحث الثالث: التقارير المالية لمراجع الحسابات	26 - 20
المطلب الأول : مفهوم التقارير المالية للمراجع	20

22	مطلب الثاني: أنواع التقارير المالية للمراجع
24	المطلب الثالث: مضمون تقرير مراجع الحسابات وأهم مراحل إعدادة
26	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني: إسهامات مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية	
28	مقدمة الفصل الثاني
33 – 29	المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية
29	المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرارات في المؤسسة
32	المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار
33	المطلب الثالث: أهمية القرار المالي والعوامل المؤثرة فيه
41–36	المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية
36	المطلب الأول: القرارات الاستثمارية
39	المطلب الثاني: قرارات التمويل
41	المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح
48 – 44	المبحث الثالث: دور مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية
44	المطلب الأول: علاقة المراجع بمتخذي القرار المالي في ظل نظرية الوكالة
46	المطلب الثاني: كفاءة وإلتزام مراجع الحسابات بالمعايير ونعكاسها على القرارات المالية
48	المطلب الثالث: أثر تقرير مراجع الحسابات على متخذي القرار المالي
50	خاتمة الفصل الثاني
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية من خلال الاستبيان	
52	مقدمة الفصل الثالث
55 – 53	المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة
53	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة
55	المطلب الثاني: أداة الدراسة
55	المطلب الثالث: تفرغ وتحليل البيانات وإجراءات معالجة الاستبيان

60 – 57	المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة
57	المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس
59	المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي
60	المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة والخبرة المهنية
72 – 63	المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان
63	المطلب الأول: تحليل نتائج المحور الأول والمتعلق بأداء مهنة مراجعة الحسابات
66	المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني والمتعلق ترشيد القرارات المالية
68	المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث والمتعلق بمساهمة مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية
72	المطلب الرابع: دراسة صدق وثبات الاستبيان و معامل الارتباط الخطي
75	خاتمة الفصل الثالث
77	الخاتمة العامة
81	قائمة المراجع
85	الملاحق

تمهيد:

لقد نشأت المراجعة وتطورت نتيجة لزيادة الحاجة للخدمات التي تقدمها، فالمراجعة بشكل عام تهدف إلى التحقق من مدى صحة وسلامة البيانات المالية، والإدارية، والتشغيلية للمؤسسة، ومدى التزام العاملين داخلها بتطبيق السياسات والقواعد والإجراءات الموضوعة لتسيير أنشطتها، بغرض تفادي مختلف الأخطاء، وحماية ممتلكاتها من حالات الغش والتلاعب والاختلاس.

سيتم التطرق في الفصل الأول من البحث لدراسة الجانب النظري لمراجعة الحسابات، والذي سوف يتضمن أهم المفاهيم والتعريفات إضافة إلى نشأتها، أنواعها، الفروض التي تقوم عليها والمعايير التي وضعت للتحكم في خصائص مزاوي المهنة وكتابة التقرير.

لدراسة الجانب النظري الخاص بمهنة مراجعة الحسابات تم تقسيم الفصل إلى المباحث الأساسية التالية:

- المبحث الأول: مدخل لمراجعة الحسابات.
- المبحث الثاني: أنواع ومعايير مراجعة الحسابات وخطواتها.
- المبحث الثالث: التقارير المالية لمراجع الحسابات.

المبحث الأول: مدخل لمراجعة الحسابات

تعود جذور المراجعة إلى العصور الحضارية الأولى، حيث شهدت مهنة المراجعة تطوراً في الحقبة الأخيرة واسعة وعميقة نتيجة وانتشار الشركات وتعدد هيكل المنظمة وعمولة حركة الأموال وربط المراكز الوظيفية بالتقنيات الحديثة وغيرها من العوامل التي جعلت من الضروري وجود شخص مؤهل ومستقل يطمئن الجهات المستخدمة للقوائم المالية، بصحة هذه القوائم وإمكانية الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات المطلوبة.

كتحليل لما سبق سنتطرق في هذا المبحث إلى التطور التاريخي للمراجعة، مفهومها، مبادئها وفروضها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لعملية مراجعة الحسابات

إن المتتبع لأثر المراجعة عبر التاريخ يدرك بأن هذه الأخيرة جاءت نتيجة الحاجة الماسة لها بغية بسط الرقابة من طرف رؤساء القبائل أو الجماعات أو أصحاب المال والحكومات على الذين يقومون بعملية التحصيل، الدفع والاحتفاظ بالمواد في المخزونات نيابة عنهم¹، والمراجعة كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية وتعني: "الشخص الذي يتحدث بصوت عالٍ"، ونشأت هذه المهنة منذ القدم، إذ إن الفراعنة في مصر والإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانوا يتحققون من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحة العامة حول الإيرادات والمصروفات، كما وأن الخليفة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاية وتدقيقها، علماً أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة 100 %، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت بمقولة (هو لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية)².

ويمكن عرض أهم مراحل تطور التاريخي للمراجعة في ما يلي:

1- الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500:

يمكن رد جذور المراجعة إلى زمن بعيد، حيث اهتمت المراجعة في هذه المرحلة من الزمن بأن يستمع المراجع إلى الحقائق، والمراجعة بمعناها اللفظي audit مشتقة من الكلمة اللاتينية audire ومعناها "يسمع" لأن الحسابات كانت تتلى على المراجع.

تتميز هذه الفترة بلجوء الحكومات الرومانية لتعيين مراقبين ينتقلون ويتلون حسابات المقاطعات ويقدمون بعد عودتهم النتائج أمام جمعية متكونة من مراجعين.

¹ - محمد النهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 6.

² - هادي الميمى، مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص: 17.

2- الفترة من 1500 حتى 1850:

في هذه الفترة تم انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة الحاجة الماسة للمراجعين، بالإضافة إلى ذلك تبني فكرة النظام المحاسبي وخاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج، وكنتيجة لهذه التغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات الشركات، ورغم ذلك استمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيليه.

3- الفترة ما بين 1850 حتى 1905:

شهدت هذه الفترة ظهور الثورة الصناعية في المملكة المتحدة، والانفصال التام بين الملكية والتسيير، وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظم الرقابة الداخلية، وكانت أهداف المراجعة في هذه الفترة تقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

4- الفترة من 1905 حتى 1960:

أعتمد المراجعون في هذه الفترة على أنظمة الرقابة الداخلية بشكل كلي في عملية المراجعة، وفي أواخر هذه الفترة ظهر ما يسمى بأسلوب العينات الإحصائية في عملية التدقيق، وأصبح الهدف الأساسي للمراجعة هو إعطاء رأي في محايد حول القوائم المالية ومدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للشركات.

5- الفترة مابعد 1960:

تأكد في هذه المرحلة مايلي¹:

- الهدف الرئيسي للمراجعة هو إبداء الرأي في صحة وعدالة القوائم المالية مما زاد الاعتماد على الرقابة الداخلية.
- زاد الاهتمام بالأساليب العلمية مثل استخدام الأسلوب الرياضي والتحليل المالية وخرائط التدفق والعينات الإحصائية وبحوث العمليات.
- زياد الاهتمام بالأزمات المالية خاصة مع مطلع الثمانيات من القرن الماضي، والأزمات الناتجة عن الفساد المالي وسوء التسيير، وظهر ما يسمى بمصطلح حوكمة الشركات حيث اعتبرت المراجعة من بين آليات تطبيقها.

¹ - خالد معتر بالله، مساهمات المراجع الداخلي في إتخاذ القرارات المالية، مذكر ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمق، جامعة ورقلة، 2010/2011، ص: 04.

المطلب الثاني: مفهوم مراجعة الحسابات وأهدافها

تعتبر المراجعة فحص انتقادي للبيانات المالية في المؤسسة بغرض اكتشاف عمليات الغش والتزوير وتحسين عملية تسيير المؤسسة، من مما سبق يمكن إبراز أهم التعارف والأهداف لعملية المراجعة.

الفرع الأول: مفهوم المراجعة

تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بعملية المراجعة على حسب الهيئات والأطراف الصادرة منها، ورغم الاختلاف الشكلي بين هذه المفاهيم إلا أنها تصب في نفس الهدف، نذكر منها:

التعريف الأول: تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية association american accounting عملية مراجعة الحسابات بأنها " عبارة عن عملية لجمع وتقييم أدلة إثبات - بشكل موضوعي - تتعلق بتأكيدات خاصة بتصرفات وأحداث اقتصادية، بهدف توفير تأكيد على وجود درجة تطابق بين تلك التأكيدات مع المعايير المقررة وتبليغ تلك النتائج إلى المستخدمين المعنيين.¹

التعريف الثاني: " المراجعة هي فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي أنتجت تلك المعلومات ".²

التعريف الثالث: " تعرف المراجعة على أنها عملية يتم بمقتضاها تحقق أحد الأفراد من صحة مزاعم ونتائج متخصص آخر، حتى تتم هذه المراجعة بكفاءة فإنها تعتمد على قواعد وأسس متينة أو بمعنى آخر على معايير معتمدة ومتعارف عليها دوليا.³

ونخلص مما سبق إلى أن المراجعة تمثل عملية فحص لمجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء، بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية، تعكس إحتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية، لمعاونتها في الحكم على مدى جودة، ونوعية هذه المعلومات وتحديد مدى اعتماد على تلك القوائم.

من خلال التعارف السابقة يمكن استنتاج أن مفهوم المراجعة قد تمحور وركز على النقاط التالية⁴:

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 18.

² - محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 5.

³ - زين يونس، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات (وفق معايير المراجعة الدولية)، مكتبة بن موسى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص: 12.

⁴ - مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص: 65.

أولاً: الفحص

يقصد به فحص البيانات والسجلات للتأكد من صحة وسلامة العمليات التي تم تسجيلها، تحليلها وتبويبها، أي فحص القياس الكمي أو النقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

ثانياً: التحقيق

يقصد به الحكم على مدى صلاحية نتائج الأنظمة الفرعية للنظام الإداري، كأداة للتعبير السليم لواقع المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي لوضعية الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية معينة. نشير إلى أن الفحص والتحقيق عمليتان مترابطتان ينتظر من خلالهما تمكين المراجع من إبداء رأي في محايد، فيما إذا كانت عملية القياس للأحداث الاقتصادية أدت إلى انعكاس صورة صحيحة وسليمة لنتيجة ومركز المؤسسة الحقيقي.

ثالثاً: التقرير

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها، ونستطيع أن نقول بأن التقرير هو العملية الأخيرة من التدقيق وثمرتها.

الفرع الثاني: أهداف المراجعة

عرفت أهداف المراجعة تطوراً ملحوظاً راجعاً لعدة عوامل، إذ يمكن أن نوجز أهداف المراجعة في أهداف عامة تتمثل في شرعية وصدق الحسابات وهو هدف عام متفق عليه دولياً، وأهداف خاصة تتمثل في إكتشاف أعمال الغش والتزوير وتحسين التسيير¹.

ونتيجة للتطور الذي عرفته المؤسسة من جهة وتعدد الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية من جهة أخرى برزت أهداف المراجعة، يمكن ذكرها في النقاط التالية²:

1- الوجود والتحقق:

يسعى مراجع الحسابات في المؤسسة الاقتصادية إلى التأكد من أن جميع الأصول والخصوم وجميع العناصر الواردة في الميزانية وفي القوائم المالية والختامية موجود فعلاً.

¹ - محمد بونين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

² - محمد توهامي طاهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

2- الملكية والمديونية:

تعمل المراجعة في هذا البند إلى التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك للمؤسسة والخصوم هي التزام عليها، إضافة إلى تأكيد صدق وحقيقة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المولد لها، والتي تقدم إلى أطراف عدّة سواء داخلية أو خارجية.

3- الشمولية أو الكمال:

الشمول هو من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومة فعلى نظام المعلومات المحاسبية توليد معلومات معبرة وشاملة على كل الأحداث التي تمت والعمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح من توفير معلومات شاملة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة لإعطاء المصدقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبية.

4- التقييم والتخصيص:

أي تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها كطرق إهلاك الاستثمارات أو إطفاء المصاريف الإعدادية وتقييم المخزونات ثم تخصيص هذه العملية في الحسابات المعنية، بإنسجام مع المبادئ المحاسبية.

5- العرض والإفصاح:

تسعى الأطراف الطالبة للمعلومات المحاسبية إلى الحصول على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، والتي تم تجهيزها بشكل سليم يتماشى والمبادئ المحاسبية، والتي تعتبر قابلة للفحص من طرف المراجع ليثبت صحة الخطوات التي تمت داخل النظام المولد لها وليتأكد من مصداقيتها.

6- إبداء رأي في محايد:

ينبغي على المراجع في إطار ما تمليه المراجعة القيام بالفحص والتحقق من العناصر الآتية لإبداء رأي في محايد:

- التحقق من الإجراءات والطرق المطبقة.
- مراقبة عناصر الأصول والخصوم.
- التأكد من التسجيل السليم للعمليات وكل الأعباء والناتج التي تخص السنوات السابقة
- محاولة كشف أنواع الغش، التلاعب والأخطاء.

المطلب الثالث: فروض ومبادئ مراجعة الحسابات

سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر كل من فروض عملية المراجعة وأهم المبادئ التي ارتكزت عليها، في الفرعين التاليين:

الفرع الأول: فروض المراجعة

تمثل الفروض في أي مجال للمعرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال، ومن ثم فإن إيجاد فروض للمراجعة عملية ضرورية لحل مشاكل المراجعة والتوصل إلى نتائج تساعدنا في إيجاد نظرية شاملة لها، من الملاحظ أن فروض المراجعة لم تلقى الاهتمام الكافي كما هو الحال في مجال فروض المحاسبة، لذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الاعتبار طبيعة ونوعية المشاكل التي تتعامل معها، هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب أن تخضع للدراسة الانتقادية حتى يمكن أن تلقى القبول العام من المهنة،¹ ويقصد بالفروض في المراجعة بأنها معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها المبادئ والقواعد الأخرى،² وتمثل فروض المراجعة في ما يلي³:

1- فرض عدم التأكد:

يرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

- عدم التكامل في استخدام البيانات المحاسبية.
- عدم القدرة على تقدير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.
- غياب نظام جيد للاتصال في الهيكل التنظيمي.
- يجسد فرض عدم التأكد الحاجة إلى ضرورة وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية من أجل إزالة حالة عدم التأكد.

2- فرض استقلال المراجع:

يعني مبدأ الاستقلالية *indépendance* أن المراجع يجب أن يكون مستقلا في تفكيره وفي إبداء رأيه عن القوائم المالية، إذ يتعين أن يبدي رأيه في القوائم المالية بنزاهة وأمانة، و أن لا يسمح لأي اعتبارات مهما بلغ شأنها في التأثير في رأيه.⁴

¹ - لقيطي الأخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009/2008، ص: 17.

² - أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره ص: 63.

³ - فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة، جامعة لمسيل، 2004/2003، ص: 29.

⁴ - زين يونس، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجعة الحسابات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس، 2014 سنة، ص: 36.

حسب هذا الفرض فإن مراجع الحسابات عبارة عن الحكم الذي يعتمد على رأيه الفني المحايد فيما كلف به من مهام، ويعتمد فرض استقلال مراجع الحسابات على نوعين من المقومات وهما:

- **المقومات الذاتية:** وهي تتعلق بشخصية مراجع الحسابات وتكوينه العلمي والعملية.
- **المقومات الموضوعية:** وهي عبارة عن مجمل التشريعات التي تصدرها الهيئة المهنية من أحكام وقوانين وضمائمات.

وهذا الفرض يجسد حق مراجع الحسابات في الإطلاع على مختلف الدفاتر والسجلات المحاسبية والحصول على مختلف البيانات اللازمة من المنشأة المعنية بالمراجعة، وكذلك يفسر هذا الفرض حق مراجع الحسابات في إبداء الرأي المعارض في التقرير.

3- فرض توفر تأهيل خاص للمراجع:

يفسر هذا الفرض ضرورة توفر قدر علمي لدى مراجع الحسابات لأداء عمله، ذلك لأن المراجع يستخدم حكمه الشخصي عند أدائه لمهامه، وفي ظل غياب إطار متكامل انظرية الإثبات في المراجعة قد يتعرض لعدة مشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية.

4- فرض وجود نظام كاف وسليم للرقابة الداخلية:

ضمانا لحسن سير العمل داخل المنشأة تم وضع نظام الرقابة الداخلية، وهو نظام يشمل مجموعة من عمليات المراقبة المحاسبية التي تهدف إلى اختيار دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها، وعمليات الرقابة الإدارية التي تهدف إلى تحقيق أعلى كفاءة إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان سير السياسات الإدارية وفقا للخطط المرسومة، كما يهدف نظام الرقابة الداخلية إلى حماية أصول المنشأة من أي اختلاس أو سرقة أو سوء استخدام وهذا عن طريق الضبط الداخلي، ومن وسائله تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات.

5- فرض المصادقية والعدالة في تقرير المراجعة:

حسب هذا الفرض وباعتبار مراجع الحسابات محل الثقة من جميع الأفراد الذين لهم مصلحة في داخل المنشأة أو خارجها، فإن التقرير الذي يقدمه المراجع يفترض فيه الصدق، ويعتبر الأساس الذي ينطلق منه في توزيع الأرباح وقبول الإقرار الضريبي.

الفرع الثاني: مبادئ المراجعة

تناول هذه المبادئ يتطلب تحديد ركنين أساسيين هما ركن الفحص وركن التقرير:

1- المبادئ المرتبطة بركن الفحص¹:

- أ- مبدأ تكامل الإدراك الرقابي: يعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيائها.
- ب- مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري: يعني أن يشمل الفحص أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.
- ت- مبدأ الموضوعية في الفحص: يشير إلى ضرورة العقل إلى حد أقصى ممكن، من عنصر التقدير الشخصي، وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المراجع وتدعمه خصوصاً اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبياً، والتي يكون احتمال حدوث الأخطاء فيها أكبر من غيرها.
- ث- مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية: يشير إلى وجوب مدى فحص الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص مدى الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن الأحداث في المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر المناخ السلوكي لها وهو تعبير ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والخوافز والاتصال والمشاركة.

2- المبادئ المرتبطة بركن التقرير²:

- أ- مبدأ كفاية الاتصال: يشير إلى مراعاة أن يكون تقرير الشخص القائم بعملية المراجعة أداة لنقل العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- ب- مبدأ الإفصاح: يشير إلى مراعاة عن كل من شأنه توضيح مدى تنفيذ أهداف المؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.
- ت- مبدأ الإنصاف: يشير إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المراجعة وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء أطراف داخلية أو خارجية.

¹ - محمد الفيومي، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996، ص: 32.

² - محمد الفيومي، نفس المرجع أعلاه، ص: 23.

المبحث الثاني: أنواع ومعايير مراجعة الحسابات وخطواتها

يقوم المراجع بممارسة عمله في حدود أغراض المراجعة، وأساليبها وأصنافها ليصل إلى نتيجة تسمح له بإبداء رأيه في صورة تقرير يبلور المهمة التي أوكل بها في ظل المعايير المتعارف عليها.

سنقدم في هذا المبحث أنواع وأصناف المراجعة والمعايير المتعارف عليها وخطوات عملها.

المطلب الأول: أنواع مراجعة الحسابات

مع تطور حجم المؤسسات وتعدد عملياتها استوجب على هذه المؤسسات تبني نوع معين من المراجعة ملائم لمؤسسة ولنظام المعلومات، بحيث يسمح بتحقيق الأهداف التوخاة منها وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم نظام المراجعة والمحافظة على استمرارية،¹ وفي هذا الصدد سوف نميز بين مختلف المراجعات انطلاقاً من أنواع المعايير التالية:

أولاً- من خلال معيار درجة الإلزام القانوني للمراجعة، وتنقسم إلى²:

1- **المراجعة الإلزامية:** وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث نص المشرع من خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف المنوط له من خلال القانون المعمول به، وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المتوخاة من المراجعة، حيث نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته رقم 609 على ضرورة تعيين مندوب للحسابات في قانون التأسيس بالنسبة إلى شركات المساهمة (الأموال).

2- **المراجعة الاختيارية:** وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني وبطلب من أصحاب المؤسسة أو مجلس الإدارة، ففي المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو ذات المسؤولية المحدودة وذات الشخص الوحيد، يسعى أصحابها إلى طلب الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي، بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية وعن نتائج الأعمال والمركز المالي، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء وخاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد، حيث نص المشرع الجزائري في القانون التجاري وفي مادته رقم 584 على تعيين مندوب للحسابات في حالة الاقتضاء لذلك.

¹ - نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009، ص: 23 - 24.

² - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الأنماط النظري والممارسة التطبيقية)، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

ثانياً- من حيث معيار الهيئة التي تقوم بعملية التدقيق، وتنقسم إلى¹:

- 1- **المراجعة الخارجية:** هي المراجعة التي تتم بواسطة طرق من خارج المؤسسة بغية فحص بيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، من أجل إبداء رأي في محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية، وذلك من الأطراف الخارجية خاصة (المساهمين، المستثمرين، البنوك).
- 2- **المراجعة الداخلية:** هي نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المؤسسة لمراجعة العمليات كخدمة للإدارة، وهي وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى.

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية

معايير التفرقة	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الهدف	خدمة الإدارة عن طريق التأكد من أن النظام المحاسبي كفاء، ويقدم بيانات سليمة ودقيقة للإدارة ويكون الهدف كشف ومنع الأخطاء والانحراف عن السياسات الموضوعية.	خدمة الملاك عن طريق إبداء رأي في بعدالة القوائم المالية، رأي في بعدالة القوائم المالية، بينما اكتشاف الأخطاء هو هدف ثانوي.
نوعية القائم	موظف من داخل الهيئة التنظيمية للوحدة ويعين بواسطة الإدارة.	شخص مهني مستقل من خارج الوحدة الاقتصادية يعين بواسطة الملاك.
درجة الاستقلالية	يتمتع بالاستقلال جزئي فهو مستقل عن بعض الإدارات مثل إدارة الحسابات المالية ولكن يخدم رغبات وحاجيات الإدارات جميعها.	يتمتع باستقلال كامل عن الإدارة في عملية الفحص والتقويم وإبداء الرأي.
المسؤولية	مسؤول أمام الإدارة ومن ثم يقدم تقريره بنتائج الفحص والدراسة إلى المستويات الإدارية العليا.	مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقريره عن نتائج الفحص ورأيه الفني في القوائم المالية إليهم.
نطاق العمل	تحدد الإدارة نطاق العمل بمقدار المسؤوليات التي تعهد للمراجعة الداخلية يكون نطاق عملها.	يحدد ذلك أمر التعيين والأعراف السائدة والمعايير المهنية وما تنص عليه القوانين والأنظمة.
توقيت المراجعة	يتم الفحص بشكل مستمر على مدار السنة المالية .	يتم الفحص غالباً مرة واحدة نهاية السنة المالية وقد يكون أحياناً خلال فترات متقطعة من السنة

المصدر: حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي ، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والإجراءات العملية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن 2009، ص:53.

¹ - هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

ثالثاً- من حيث معيار الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق:

1- **تدقيق نهائي:** يقوم المراجع بالمراجعة النهائية بعد انتهاء الفترة المالية المطلوب مراجعتها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، وبذلك يضمن عدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد مراجعتها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقاً.

2- **المراجعة المستمرة:** تتمثل في القيام بمراجعة الحسابات والمستندات بصفة مستمرة إذ يقوم المراجع بزيارات متعددة للمؤسسة محل المراجعة، وفي النهاية يقوم بمراجعة الحسابات الختامية والميزانية.

رابعاً- من حيث معيار نطاق المراجعة:

1- **المراجعة الكاملة:** وفيها يقوم المراجع بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي في محاييد حول صحة القوائم المالية ككل، أي فحوصاً (100%)، وكان هذا النوع من المراجعة سائداً عندما كانت للمؤسسة حسابات صغيرة الحجم، وعمليات قليلة العدد، ومع تطور حجم الحسابات وتطور العمليات من حيث العدد انتقلت المراجعة مراجعة كاملة اختيارية عن طريق أسلوب العينة.

2- **المراجعة الجزئية:** وفيها يقتصر عمل المراجع على بعض العمليات دون غيرها، كأن يوكل إليه مراجعة النقدية فقط، أو جرد المخازن.... إلخ، وفي هذه الحالة لا يمكن إعطاء رأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر عمله على ما حدد له من مواضيع.

المطلب الثاني: معايير مراجعة حسابات

تعرف معايير المراجعة بأنها " نموذج موضوع من طرف سلطات مختصة أو نتيجة عرف أو إتفاق كأساس لما يجب العمل بهو اتباعه وكمقياس مرشد لمدى فعالية الأداء، بحيث أنه يحدد أساليب تحقيقها، فهي قواعد علمية يتفق عليها ولا يجوز مخالفتها، من أجل ضمان أداء عملية المراجعة بكفاءة، وحماية المراجعة من المسؤولية إذا التزم بها." وتقسم معايير المراجعة المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (GAAS)، إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي¹:

- **معايير عامة:** وهي مجموعة من المعايير تتعلق بالتكوين الذاتي أو الشخصي لمن سيزاولون مهنة المراجعة، ومن هذا المنطلق أطلق عليها البعض المعايير الشخصية.
- **معايير العمل الميداني:** وهي عبارة عن مجموعة المعايير المتعلقة بإجراءات تنفيذ عملية المراجعة.
- **معايير إعداد التقرير:** وهي عبارة عن مجموعة التقارير المتعلقة بإعداد التقرير وشروط ذلك التقرير.

¹ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)، دار وائل النشر، عمان، 2000، ص: 55.

وتعتبر هذه المعايير المعمول بها في معظم دول العالم، لأنها تعتبر بمثابة المستويات المثلى تقريبا.

أولا: معايير عامة

وتندرج تحتها ثلاث معايير كما يلي:

1. التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية:

بحكم المهام المنوطة للمراجع إبان عملية المراجعة، بات من الأجدر على هذا الأخير أن يكون في مستوى هذه المهمة سواء من ناحية التأهيل العلمي أو المؤهلات العملية والكفاءة المهنية المطلوبة للإيفاء التام والكفاء بهذه المهمة.¹

وقد نص المشرع الجزائري على شروط المهنة للحصول على الاعتماد كمراجع الحسابات الشروط التالية²:

- أ- من الناحية العلمية أن يكون حاصلا على شهادة الليسانس في المالية أو في العلوم التجارية تخصص محاسبة أو مالية أو في الفروع أخرى المذكورة سابقا زائد شهادة ميدانية في المحاسبة.
- ب- من ناحية العملية والكفاءة المهنية أن يكون أنهى تربص كخبير محاسب لدى مكتب للخبرة المحاسبية أو لمدة 10 سنوات خبرة فعلية في ميدان التخصص.

2. معيار الاستقلالية:

يسعى مستعمل المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية،³ حيث ويجب على هذه القرارات تمتاز بمشروعية وتجرد من الذاتية من حيث النقاط التالية:

- أ- يجب أن يلتزم بالحياد والموضوعية عند تقييم أدلة وقرائن المراجعة وعند إبداء رأيه الفني النهائي.
- ب- يجب على المراجع الامتناع عن إبداء رأيه في القوائم المالية إذا اتضح له بعد تعيينه عدم استقلالية أو عدم استقلال فريقه.
- ت- يجب أن يكون المراجع مستقلا من أية مصلحة ترتبط بإدارته الشركة وملاكها.
- ث- يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار موضوعية الخبير المهني الذي قد يستعين به.

¹ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الأنطار النظري والممارسة التطبيقية)، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

² - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 32، المؤرخة في 10 ماي 1999.

³ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الأنطار النظري والممارسة التطبيقية)، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

3. معايير العناية المهنية:

يعني أن يقوم المراجع ببذل العناية المهنية والجهود الممكنة والمناسبة من بداية عملية المراجعة إلى غاية الانتهاء منها، انطلاقاً من كون أن المراجع لابد أن يفني بالمعيارين السابقين المتعلقين بالتأهيل العلمي والعملية والاستقلال في أداء مهمته.¹

ثانياً: معايير العمل الميداني

تتعلق هذه المعايير بتنفيذ عملية المراجعة، وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب تحقيقها عند استخدام هذه الإجراءات وهي²:

1- التخطيط السليم لعملية المراجعة: يعتبر التخطيط السليم لأدى عملية المراجعة العمود الفقري لها كونه يحدد الأهداف المرجوة منها ويأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة والوقت المستغرق لتحقيق ذلك، إذا يقوم المراجع في هذا الإطار بتوزيع الوقت المتاح لعملية المراجعة على الاختبارات المطلوبة، تقوم عملية المراجعة على النقاط التالية:

أ- دراسة نظام المعلومات المحاسبية والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.

ب- تقييم درجة الثقة المنبثقة من النظام الداخلية المفروضة.

ت- تنسيق العمل المراد تنفيذه.

2- معيار تقييم نظام الرقابة الداخلية: يعتبر نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة أهم محدد لنوعية المراجعة المتبناة ولحجم المفردات المراد اختبارها، اعتماداً على درجة أثره على نوعية ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها، فاحترام مقوماته والالتزام بإجراءاته تعطي للمعلومات مصداقية كبيرة لدى الأطراف الطالبة لها.

3- معيار كفاية الأدلة: في إطار مسعى المراجع الهادف إلى إبداء رأي في محايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية، يقوم هذا الأخير بالبحث عن الأدلة الكافية المدعمة لهذا الرأي اعتماداً على التأكد من سلامة المعالجة المحاسبية للبيانات وعرض المعلومات من خلال كل البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها.

يمكن تقسيم الأدلة بوجه عام إلى نوعين:

داخلية: تشمل كل الدفاتر والسجلات المحاسبية الشيكات والمستندات وأوامر الشحن وطلبات الشراء وكل ما يتم إعداده داخل المؤسسة.

¹ - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الأطر النظري والممارسة التطبيقية)، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² - طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة (مسؤوليات المراجع - تخطيط المراجع)، ج 1، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص: 39-40.

خارجية: تشمل على كل المصادقات من العملاء والموردون والملاحظات والاستفسارات التي تجري خارج المؤسسة في البنوك والوكالات التأمين وإدارة الضرائب وإلى غير ذلك من الأطراف الخارجيين.

ثالثاً: معايير ابدأ الرأي (التقارير)

تبين معايير التقرير والتوجيهات المعينة لتحضير تقرير المراجع وهي¹:

- أ- يجب أن يشير التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- ب- يجب أن يذكر بالتقرير حالات عدم الثبات في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها بين الفترة الحالية والفترة السابقة لها.
- ت- تعتبر الإيضاحات والمعلومات الملحق مع القوائم المالية كافية إلا إذا ذكر خلافاً لذلك من قبل المراجع.
- ث- يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع بالقوائم المالية كونها واحدة، وفي الأحوال التي لا يمكن إبداء الرأي في القوائم المالية كوحدة واحدة يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال خصائص الخدمة التي يقوم بها المراجع وطبيعتها والإشارة إلى مدى المسؤولية التي تقع على عاتقه نتيجة أدائه الخدمة.

المطلب الثالث: خطوات مراجعة الحسابات

لكي تحقق مهنة المراجعة الخارجية أهدافها بكفاءة وفاعلية، فإنها تفرض على المراجع الخارجي ثلاث خطوات رئيسية تتابعه تكمل كل منهما الأخرى، وكل خطوة رئيسية تتضمن مجموعة من الخطوات الفرعية، يجب عليه إتباعها أثناء قيامه بتنفيذ المهمة، وهو ما أكدته معايير المراجعة العامة، هذه الخطوات الرئيسية الثلاث تتمثل في ما يلي:

أولاً: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة

قد يظن البعض أنه بإمكان المراجع الخارجي فحص حسابات المؤسسة حقل الدراسة مباشرة أي فهمها والحكم عليها، لكن كيف يتسنى له ذلك؟، مهما كانت تجربته وكفاءته، أي الحكم على المنتج النهائي المتمثل في القوائم المالية، إذا لم يجمع مؤشرات، في هذه المرحلة، وجهله لحقائق تقنية، تجارية، قانونية، ضريبية واجتماعية حول المؤسسة التي ينوي مراجعتها، لن يتمكن مثلاً من مراقبة وتقييم المخزون بشتى أنواعه إذا كان يجهل خطوات الإنتاج، ولن يتمكن من إعطاء رأي صائب حول أخطار المؤسسة والمؤونات المكونة لمواجهتها إذا لم يتعرف على

¹ - عبد الوهاب نصر على والآخرين، دراسات في المراجعة المقدمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2003، ص 55.

أخطار هذه الأخيرة، قيودها وعملياتها، ولن يتمكن من حكم صحيح إذا كان على جهل بالقطاع الذي تنتمي إليه، قوانينه، ومعايير المقارنة ما بين مؤسساته¹.

ثانياً: فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

إن السبب الرئيسي لظهور النظام الرقابة الداخلية كبر حجم المؤسسات وتعدد نواحيها الإدارية والمالية والتنظيمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بالوظيفة الرقابية، وتقوم المؤسسات بوضع وتصميم نظام الرقابة الداخلية الذي يتضمن مجموع من عمليات المراقبة المختلفة والتي تخص الجوانب المالية، والتنظيمية والمحاسبية وذلك ضماناً لحسن سير العمل في المؤسسات والتقييد بالسياسات الموضوعية.

هناك عدة أطراف عرفت نظام الرقابة الداخلية، وكل طرف عرفه حسب وجهة نظره، من أهم هذه التعاريف التعريفين التاليين:

التعريف الأول: تعريف منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعترين الفرنسية: "نظام الرقابة الداخلية هي مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة، ويبرز ذلك بتنظيم تطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة"².

التعريف الثاني: "مجموعة أنظمة السيطرة المالية والإدارية المعدة من قبل المؤسسة بشكل يحفظ سلامة الموجودات وضمان دقة المعلومات"³.

وكخلاصة لما سبق يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية على أنه نظام داخلي يعمل على وضع خطط تنظيمية واستخدام كل الطرق الإجراءات التي تهدف إلى تحكم في المؤسسة من خلال حماية الأصول، وضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية من أجل زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرار بالإضافة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وضمان الالتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية، ونظام الرقابة الداخلية يمثل جزء متكامل من الوظائف الإجرائية داخل المؤسسة وتعتبر إجراءاته أكثر فعالية إذا ما تكاملت مع بنية وثقافة المؤسسة في تحقيق أهدافها مما يجعل المؤسسة أكثر مرونة وتنافسية.

¹ - محمد بونين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

² - زين يونس، عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات (وفق معايير المراجعة الدولية)، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

³ - أسعد محمد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 72.

إن فحص وتقييم إجراءات نظام المراقبة الداخلية لأية مؤسسة يتضمن خمسة خطوات، نستعرضها بإيجاز في المخطط كما يلي:

الشكل رقم (1-1): المرحلة الثانية من تقييم نظام المراقبة الداخلية

1- جمع الإجراءات:	
- استعمال خرائط تتابع الوثائق ما بين المصالح	
- ملخصات إجراءات، ملخصات الأدلة الكبيرة	
2- اختبارات التطابق (الفهم):	
- تتبع بعض العمليات بهدف فهم النظام وحقيقته	
3- تقييم أولي لنظام المراقبة الداخلية:	
- نقاط قوة النظام	- نقاط ضعف النظام
4- اختبارات الاستمرارية:	
- اختبارات للتأكد من تطبيق نقاط القوة في الواقع	
5- تقييم نهائي لنظام المراقبة الداخلية:	
- نقاط قوة النظام	- ضعف في تصور النظام
- وثائق الحويصلة	

المصدر: محمد بونين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 29 .

ثالثاً: فحص الحسابات والقوائم المالية

تنطلق الرحلة الثالثة للمراجعة ابتداء من التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية للمؤسسة لإن الغرض الأصلي للرقابة الداخلية هو ضمان صحة البيانات التي ستستخدم كأساس للحكم على مدى صحة الأداء من ناحية وعلى النتائج الفترية أو الختامية التي تظهرها قوائم النشاط المركز لمالي إلى جانب حماية الممتلكات من ناحية أخرى.¹

وإذا كانت الرقابة الداخلية قوية فإن برنامج المراقبة يتقلص والمراجع يكتفي بما يلي:

- التحقق من عمليات نهاية السنة.
- التأكد من صحة الأرصدة.
- إجراءات اختبارات سيرانية (على أساس المستندات والموجودات المادية).

¹ - د. فاتح سردوك، محاضرات في مقياس مراجعة ومحاسبة الحسابات (الإطار العملي لمراجعة وتدقيق الحسابات)، سنة ثانية ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2016/2015، ص: 9.

عندما تظهر الرقابة الداخلية ضعفا فهذا يؤثر على مصداقية الحسابات المقدمة ومنه فعلى المراجع إجراء اختبارات إضافية في حين تكون الرقابة الداخلية ناقصة فإن المراجع يعتمد في شهادته على تدقيق الحسابات.

- اختبارات إضافية: لا بد من إضافة اعتبارات واختبارات أخرى إن وجدت.
- مراجعة تحليلية: نعني بها التأكد من صحة الأرصدة ومقارنتها مع مختلف الوثائق.
- اختبارات سيرانية: بها يتم معرفة ما إذا كان كل ماهو مسجل ساري المفعول أو لا.

تنتهي المرحلة الثالثة فيما يلي:

- إعادة النظر في مدى تطبيق المبادئ المحاسبية.
- فحص إذا لم تظهر أحداث في فترة أختتام الميزانية التي تؤثر على رأيه.
- فحص كيفية إظهار القوائم المالية والمعلومات المحاسبة الإضافية.
- مراجعة أوراق العمل.
- إصدار الرأي النهائي حول الحسابات يقوم المراجع بإعداد تقرير.

المبحث الثالث: التقارير المالية لمراجع الحسابات

يمكن اعتبار الهدف الأساسي من عملية المراجعة أو التدقيق في الحسابات هو إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة وتمثيل القوائم المالية أو مخرجات نظام المعلومات المحاسبي التي تعكس أعمال المؤسسة محل المراجعة، وفي الأخير يبدي المراجع رأيه الفني والمحايد على مدى صدق وشفافية القوائم المالية من خلال التقرير، إذا تعتبر عملية إعداد التقرير المكتوب من أولى واجبات المراجع للمؤسسة محل المراجعة بحيث يعتبر بصفته مراقب لأعمال المؤسسة.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم هذا التقرير في المطلب الأول ومختلف أصنافه في المطلب الثاني وأهم معايير إعداداته في المطلب الأخير.

المطلب الأول: مفهوم التقارير المالية للمراجع

يعتبر تقرير المراجعة كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم من أجل تعبير على القوائم المالية الختامية واتخاذ القرارات الصائبة.

أولاً: مفهوم التقرير المالي¹

تعتبر التقارير المالية المخرجات الرئيسية لأي نظام محاسبي، فهي تلخص الأحداث والعمليات المالية التي تمت خلال فترة معينة بالأرقام وإعدادها يكون بهدف اتخاذ القرار، وهذه التقارير تكون على شكل بيانات محاسبية "معلومات محاسبية".

المعلومات المحاسبية هي عبارة عن أداة اتصال ما بين معديها ومستعملها، وبالتالي فهي المادة الأساسية التي يتم تحليلها وشرحها وتفسيرها وإخراجها في شكل معطيات مفيدة لعملية اتخاذ القرارات.

ويسعى مستخدمو المعلومات المالية إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل اتخاذهم لقراراتهم المناسبة، فالوسيلة المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية والتي تكون ممثلة في القوائم المالية والتي يجب أن تتميز بالشفافية والملائمة والموثوقية.

إن التقارير المالية هي أداة تستعملها الإدارة لإظهار المركز المالي الذي تتمتع به لمختلف مستخدمي هذه التقارير، حيث تعرف التقارير المالية على أنها: "مجموعة من البيانات المالية التي تحتوي على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار من طرف مستخدميها"، والتي تهدف إلى:

¹ - شكري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع واثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، مذكرة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة (بومرداس)،

- توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- توفير معلومات حول موارد والتزامات المؤسسة والتغيرات التي تطرأ عليها.
- توفير المعلومات المناسبة حول أداء المؤسسة ودرجة سيولتها.

ثانيا: التقرير المالي للمرجع

التعريف الأول: يعرف التقرير المالي على أنه: "وثيقة مكتوبة تصدر من شخص توفرت فيه مقومات علمية وعملية وشخصية معينة، وتوفرت له ضمانات تجعله أهلا لإبداء رأي فني محايد يعتد به، وتتضمن في إنجاز وتركيز إجمال ما قام به مراقب الحسابات من عمل، ورأيه في النظام والدفاتر والسجلات ودقة ما تحتويه من بيانات محاسبية، ومدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتيجة النشاط والمركز المالي."¹

التعريف الثاني: "يعتبر التقارير خلاصة ما توصل إليه مدقق الحسابات ومن خلال مراجعته والتعرف على أنشطة الشركة وفحص الأدلة والمستندات والاستفسارات والملاحظات والأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية."²

التعريف الثالث: "هو المنتج نهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة وهو وسيلة أو أداة، لتوصيل الرأي الفني المحاييد لمراجع الحسابات على القوائم المالية مجال المراجعة الخارجية وبهذا المعنى، يعمل التقرير كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية لأصحاب المصلحة في المؤسسة، باعتبارهم مستقبل هذه الرسالة."³

من التعريف السابق للتقارير المالية يتضح لنا أن تقرير مراجع الحسابات يمكن أن يعرف على أنه ملخص مكتوب يبيد فيه المراجع رأيه الفني المهني المحاييد عن صدق وصحة البيانات الواردة في القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتوجه هذه التقارير إلى المستفيدين منها.

ثالثا: خصائص تقارير المراجعة الخارجية

تتصف تقارير المراجعة الخارجية بجملة من الخصائص هي ⁴:

1. يعتبر تقرير مراجع الحسابات وسيلة لاتصال الرئيسية بينه وبين مختلف المستخدمين من أصحاب المصلحة في المؤسسة.

2. من الضروري إعدادده في وقت مبكر بعد إقفال حسابات المؤسسة كلما كان ذلك ممكنا.

¹ - إبراهيم علي عشاوي، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، دون سنة نشر، ص: 115.

² - هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية والعلمية)، مرجع سبق ذكره، ص: 161.

³ - محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 70.

⁴ - أحمد نور، مراجعة الحسابات بين الناحيتين النظرية والعلمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص: 563-564.

3. يجب أن يكون التقرير منظماً ومعرضاً بطريقة سليمة، وينطوي على الحقائق الهامة والمعبرة والمفيدة.
4. لا ينبغي أن يشمل التقرير على أي ملاحظات غامضة، إنما يجب أن تكون العبارات مختصرة وشاملة.
5. من الطبيعي أن تكون جميع العبارات الواردة في تقرير المراجع حقيقية ومدعمة بأوراق المراجعة التي يحتفظ بها ومعرضة بطريقة تمنع أي تأويل أو تحريف غير مقصود.

مطلب الثاني: أنواع التقارير المالية للمراجع

هناك عدة أنواع للتقارير المالية الخاصة بمراجع الحسابات، والتي يمكن شرحها وفقاً لما يلي:

أولاً: من حيث درجة الإلزام: وتنقسم إلى قسمين¹:

1- تقارير المراجعة الخاصة:

يقصد بالتقارير الخاصة تلك التقارير المرتبطة بمهام محددة نص عليها القانون، والتي يكون المراجع ملزماً قانوناً بتقديمها في مناسبات خاصة وتكون وفقاً لظروف معينة، ومنها يوجد تقرير المراجع عن الرقابة الداخلية وأيضاً تقرير المراجع لغرض النظام الضريبي، ويعد هذا التقرير من طرف المراجع عندما تطلب منه إدارة المؤسسة ذلك وذلك بموجب تكليف معين مثل: تقرير خاص عن نظام الرقابة الداخلية الحالي واقتراح نظام جديد للرقابة الداخلية يكون أكثر قوة وفعالية.

فتقارير المراجعة الخاصة لا تتعلق بنشاط المؤسسة وإنما تتعلق بأمور محددة نص عليها القانون، وتقدم مستقلة عن باقي التقارير الأخرى كون أن المسائل التي تعد بشأنها لا تتعلق بباقي التقارير الأخرى، ومن الحالات التي تقدم تقارير خاصة من طرف المراجع يمكن ذكر:

- الاتفاقيات التي تبرم بين المؤسسة وأحد مؤسسيها أو أحد أعضاء مجلس إدارتها.
- إصدار سندات والتي تكون مصاحبة بتقرير من المراجع.
- يعد المراجع تقرير خاص يثبت فيه المبالغ المدفوعة لمديري المؤسسة.
- يعد تقريراً خاصاً يحدد فيه كافة المرتبات والتعويضات والمزايا المختلفة الأخرى حتى لا يسيء هؤلاء استخدام السلطات المخولة لهم لتحقيق مصالح شخصية.

2- تقارير العامة:

وهي التقارير التي تعد وفقاً للتشريعات والقوانين العامة التي تحكم تنظيم المؤسسات، والتي تفرض على تلك المؤسسات بتقديم مراجعتها على شكل تقرير موقع من طرف مراجع خارجي مستقل ويكون بهدف إبداء رأيه

¹ - شكري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية، والمراجع هنا يتحمل كامل مسؤولية في البيانات والقوائم التي قام بمراجعتها¹.

ثانيا: من حيث إبداء الرأي

يلتزم المراجع عند إعدادهِ للتقارير المالية بعملية المراجعة بمعايير المراجعة المتعارف عليها ويقدم العناية المهنية اللازمة لإعدادهِ لعملية المراجعة بكل صدق ووضوح، وحسب هذا العنصر تقسم تقارير المراجعة إلى²:

1- تقرير بدون تحفظ:

ويبين هذا التقرير أن القوائم المالية تعرض بعدالة المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية بالانسجام مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، ويعد هذا التقرير من أكثر التقارير إبداء الرأي قبولاً من طرف المؤسسات التي تخضع لعمليات المراجعة.

2- تقرير بتحفظ:

وهذا التقرير يحدث في حالة من الحالات التالية:

- عندما يكون هناك تحديد لمجال أو نطاق عمل المراجع.
- عندما يكون هناك عدم اتفاق مع إدارة المؤسسة حول القوائم المالية، من ناحية قبول السياسات المحاسبية المطبقة أو طريقة تطبيقها أو كفاية الإفصاح عنها.

3- تقرير سلبي:

إن التقرير السلبي يصدره المراجع عادة في الحالات التي لا تمثل فيها القوائم المالية نتيجة نشاط المؤسسة ومركزها المالي تمثيلاً حقيقياً وعادلاً، طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

4- تقرير عدم إبداء الرأي:

يكون هذا النوع من التقرير عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استعمالها³.

¹ - شكري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص:43.

² - حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، مراجعة الحسابات المتقدمة، دار الثقافة، عمان، ط.01، 2009، ص:303.

³ - محمد النهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسة التطبيقية)، مرجع سبق ذكره، ص:57.

المطلب الثالث: مضمون تقرير مراجع الحسابات وأهم مراحل إعدادة

سنتطرق في هذا المطلب إلى كل من مضمون تقرير مراجع الحسابات وأهم مراحل إعدادة.

الفرع الأول: مضمون تقرير مراجع الحسابات

يعتبر تقرير مراجع الحسابات يعتبر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة وكافة المتعاملين معها كما أشرنا سابقاً، إلا أننا لم نتطرق إلى ما يجب أن يتضمنه التقرير لكي يتميز بالسلامة والمصداقية، لذلك سنبرز أهم محتويات التقرير في العناصر التالية¹:

1- **عنوان التقرير:** يجب أن يعنون التقرير بعبارة (تقرير مراقب الحسابات) وذلك حتى يتميز عن التقرير الصادرة من أطراف أخرى مثل: مسيري المؤسسة أو مراجعين آخرين.

2- **الموجه إليهم التقرير:** يجب أن يتوجه تقرير مراجع الحسابات إلى الفئة المعنية وفقاً لظروف المراجعة والقوانين واللوائح، ويوجه التقرير عادة إلى المساهمين أو الشركاء أو أعضاء مجلس الإدارة للمؤسسة التي محل المراجعة.

3- **الفقرة التمهيدية:** وهي الفقرة الأولى في تقرير مراجع الحسابات، ويجب أن تتضمن إشارة واضحة لكل من: القوائم المالية التي تم مراجعتها، سنة المراجعة، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، ومسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة هذه القوائم المالية وإبداء الرأي عليها.

4- **فقرة النطاق:** وهي الفقرة الثانية في تقرير مراجع الحسابات وتتضمن مايلي: وصفا لنطاق المراجعة، أداء مراجع الحسابات لإجراء عملية المراجعة، الهدف من تخطيط وتنفيذ المراجعة، وصف عملية المراجعة وأن أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساساً مناسباً لإبداء رأيه على القوائم المالية.

5- **فقرة التقرير:** وهي الفقرة الأخيرة في التقرير، وتتضمن الإشارة إلى رأي مراجع الحسابات على القوائم المالية ككل، وفقاً لمعايير المراجعة المعمول بها وفي حدود القوانين والتنظيمات السارية.

6- **تاريخ التقرير:** عادة يقدم التقرير خلال الشهور الثلاث الأولى من تاريخ نهاية السنة المالية، فإذا افترضنا أن سنة المراجعة هي سنة 2010م فمعنى من ذلك أن التقرير غالباً ما يقدم اعتباراً من 2011/01/01م إلى 2011/03/31م، ودلالة ذلك أن مستخدمي التقرير يثقون بأن مراجع الحسابات انتهى من أداء مهمته والإبداء برأيه على القوائم المالية سنة 2010م.

7- **عنوان مراجع الحسابات:** يجب أن يحدد التقرير عنواناً معيناً لمراجع الحسابات، وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مراقب الحسابات، المسئول عن عملية المراجعة.

¹ - محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق، المرجع سابق ذكره، ص: 287-289.

8- توقيع مراجع الحسابات: يجب أن يوقع التقرير باسم مراجع الحسابات المعين لمراجعة القوائم المالية.

الفرع الثاني: مراحل إعداد التقرير

وتر عملية إعداد التقرير بمرحلتين أساسيتين هما¹:

أولاً: الاجتماع النهائي

ويضم كل من المراجع والعميل، وكذا المسيرين ومختلف المسؤولين، تتجلى أهمية الاجتماع في عرض وتوضيح كل النقاط والأدلة والإثباتات التي تحصل عليها المراجع أثناء مهمته، مركزاً بذلك على المشاكل والتوصيات، استناداً إلى الأولويات ودرجة الأهمية، ويسمح هذا الاجتماع للعميل بالتعرف على شكوك وتحقيقات المراجع وإمكانية مناقشتها.

وبناء على ذلك، يتوقف نجاح الاجتماع أو المقابلة النهائية على التحضير الجيد من ناحية العرض أو عند مناقشة التوصيات:

1- **العرض:** يكشف من خلاله، المراجع على كل نقاط القوة والضعف مرفقة باستدلالات وبيانات، فلا داعي للتأكيد والحكم دون إثبات ودليل مستمد من تحقيق المراجعة، أثناء العرض يتدخل جميع المشاركين في الاجتماع، كل حسب تخصصه ومسؤوليته، هكذا يكون العرض حيويًا وواضحًا وشفافًا. بعد الانتهاء من العرض تأتي مرحلة حساسة ودقيقة، والمتمثلة في نقد ومناقشة توصيات وملاحظات المراجع، والتي غالباً ما تكثر فيها المعارضات والانتقادات.

2- **المعارضة:** عندما يصادف المراجع معارضة من طرف العميل، يجد نفسه أمام حالتين هما:

– إما أن يكون المراجع قادراً على الاستدلال لإثبات حكمه ونتائجه، وفي هذه الحالة تنتهي المعارضة مباشرة.
– وإما أن يمتنع المراجع لعدم وجود أدلة كافية أو عدم تصنيفها وترتيبها كفاية للاستدلال بها (ضعف التحضير الاجتماع)، وفي هذه الحالة من الأفضل عدم ذكر تلك الملاحظة أو النقطة المنتقدة في تقرير المراجعة وذلك لصالح الطرفين، أما إذا كان المشكل خطيراً ومعتبراً فمن المستحسن إيقاف الاجتماع وتأجيله ريثما يتحصل على الأدلة والقرائن الكافية قبل الإدلاء بالحكم النهائي.

ثانياً: إعداد تقرير المراجعة

فتقرير المراجع هو الشكل النهائي والكتابي لمهنة المراجعة، إذ ليس من الممكن تصور مهنة مراجعة بدون تقرير يكشف عن حكم المراجع في وضعية المؤسسة.

¹ - حكمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009/2008، ص: 58.

خلاصة الفصل:

من خلال الفصل الأول تم التطرق إلى الجوانب النظرية المتعلقة بمهنة مراجعة الحسابات، حيث إتضح فيما تقدم فيه من شرح، أن عملية مراجعة الحسابات عملية منظمة تعمل على تجميع وتقويم موضوعي للأدلة المتعلقة بأحداث وتصرفات اقتصادية من أجل التأكد من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعية مع توصيل النتائج للمستخدمين وذوي الاهتمام كما أنها تشمل على العديد من الأنواع لكل نوع منها خاصية معينة.

كما أظهرنا أنه يجب على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة من خلال عدة خطوات، تبدأ بالتعرف على المؤسسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية فيها لمعرفة مدى إمكانية الإعتماد عليها من جراء الإختبارات المختلفة وإمكانية التوسع من عدمه في إجراء الإختبارات الأخرى التي تمكنه من جمع الأدلة لإبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقرير يقدمه المراجع يتكون من عدد من الأركان الأساسية وهذه التقرير يخدم عدة أطراف ذات صلة بالمشروع والتي تتخذه أساسا للكثير من القرارات التي سوف تتخذها.

تمهيد

بعد دراسة كل من مراجعة الحسابات والقرارات المالية من الناحية النظرية، كان لا بد من ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي الذي يعبر عن المجال الذي يستطيع من خلاله الباحث النزول للواقع وكشف الحقائق وجمع المعلومات حول الموضوع للوصول إلى النتائج بعد تحليل هذه المعلومات، وبهدف تحقيق هذا الغرض فقد تم الاعتماد على الاستبيان لجمع ومعالجة البيانات والمعلومات الميدانية لعينة من اصحاب القرار المالي ومراجعي الحسابات.

ولقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

- الإطار العام لمنهجية الدراسة.
- الدراسة الوصفية لخصائص العينة المدروسة.
- تحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: إجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة

يعتبر هذا الجانب تمهيدا لمرحلة التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة ومرحلة تحليل نتائج الاستبيان، حيث سنتناول من خلاله كل من مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، أداة الدراسة، تفرغ وتحليل البيانات.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من مجتمع وعينة الدراسة التي اعتمدنا عليها للحصول على النتائج دقيقة وواضحة.

أولاً: مجتمع الدراسة

روعي في اختيار مجتمع الدراسة الميدانية أن يكون مفرداتها من بين الأشخاص الذين تتوفر لديهم الخبرة العلمية والعملية، والقدرة على الحكم على العوامل المحددة لعملية مراجعة الحسابات وعملية اتخاذ القرار المالي، وتمثل العينة المختارة من مجتمع الدراسة فيما يلي:

1- محافظ حسابات

2- أستاذ جامعي

3- مسير مالي

4- إطارات عليا

ثانياً: عينة الدراسة

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق قبل توزيع استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 50 استمارة، اعتمدنا مرة طريقة التسليم والاستلام المباشر، ومرة أخرى طريق البريد الإلكتروني حيث تحصلنا على عناوين البريد الإلكتروني لبعض مفردات العينة وقمنا بدعوة هؤلاء وحثهم على المساهمة في هذا البحث من خلال ملء الاستمارة وتأكيد إرسالها انطلاقاً من البريد الإلكتروني الخاص بالطلبة، لكن لم يتم استرجاع سوى 43 استمارة، حيث تم رفض عيتين لتناقض في الاجابة وبذلك تشكلت عينة الدراسة من 41 عينة من ولايات التالية: الوادي وبسكرة وورقلة، لكن الحظ الأكبر كان لمدينة الوادي كونها مكان الإقامة.

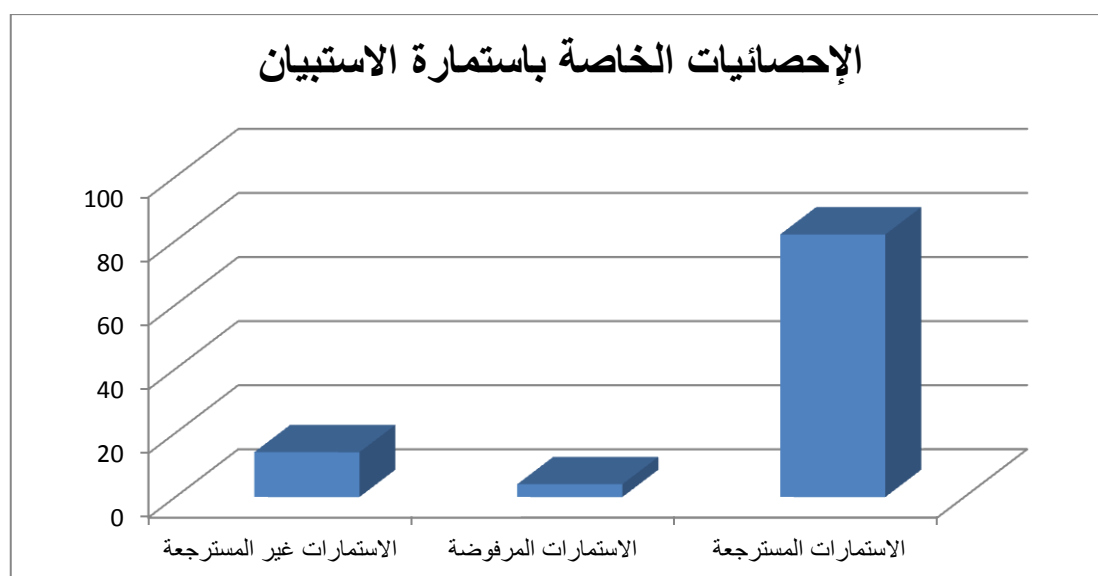
والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-1): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

النسبة	التكرار	البيان
%100	50	الاستمارات الموزعة
%14	7	الاستمارات غير المسترجعة
%4	2	الاستمارات المرفوضة
%82	41	الاستمارات المسترجعة (عينة الدراسة)

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال الاستبيان

الشكل رقم (3-1): الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان



المصدر: من إعداد الطلبة من خلال الاستبيان

المطلب الثاني: أداة الدراسة

استخدمنا الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات حول موضوع الدراسة، وقد تم في ضوء أهداف الدراسة تقسيم الاستبيان إلى 03 أقسام:

1- القسم الأول: احتوى على توطئة لموضوع الدراسة.

2- القسم الثاني: يوضح البيانات الشخصية عن أفراد المجتمع واحتوى على 05 فقرات: العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة.

3- القسم الثالث: انقسم إلى ثلاث محاور وكل محور يضم مجموعة من الفقرات:

- المحور الأول: يتعلق بالفرضية الأولى حول قواعد وضوابط مهنة مراجعة الحسابات، حيث احتوى على 06 أسئلة محصورة بالإجابة إما بموافق أو محايد أو غير موافق.
- المحور الثاني: يتعلق بالفرضية الثانية والتي تطرقنا من خلالها إلى عملية ترشيد القرارات المالية وأهم مراحلها في 06 أسئلة، محصورة أيضا بالإجابة إما بموافق أو محايد أو غير موافق.
- المحور الثالث: يتعلق بالفرضية الثالثة التي تربط العلاقة بين مراجعة الحسابات وترشيد القرارات المالية، حيث احتوى على 08 أسئلة محصورة أيضا بالإجابة إما بموافق أو محايد أو غير موافق.

المطلب الثالث: تفرغ وتحليل البيانات وإجراءات معالجة الاستبيان

بعدما قدّمنا مجتمع وعينة الدراسة ووضحنا هيكل الاستبيان سنقوم في هذا المطلب توضيح كل من مرحلة تفرغ البيانات والمعلومات كيف تمت ومرحلة تحليل وتفسير البيانات كيف تمت أيضا.

أولا: مرحلة تفرغ البيانات والمعلومات

لقد تم تفرغ البيانات من خلال جمع كل الأجوبة المتحصل عليها من خلال كل من النسخة المطبوعة والإلكترونية من طرف المستجوبين في استمارة واحدة، ووضعها في جداول وذلك بهدف تسهيل عملية تحليل وتفسير هذه البيانات.

ثانيا: مرحلة تحليل وتفسير البيانات

بعد عملية تفريغ البيانات ووضعها في جداول، يتم تحليلها إحصائيا لإعطاء صورة دقيقة عن مضمون الجداول وبالتالي تحديد النتائج المتوصل إليها، وذلك باستخدام برنامج SPSS، وقد تم الاستعانة في ذلك بجوانب إحصائية التالية:

- 1- **الوسط الحسابي:** يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب الفقرات والنتائج حسب أهميتها.
- 2- **الانحراف المعياري:** يستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.
- 3- **أختبار t-test:** يستخدم لمعرفة آراء الافراد الدراسة حول الفقرات.
- 4- **إختبار ألفا كرونباخ:** وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبيان، ومعامل الصدق الذي يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.
- 5- **تحليل الانحدار البسيط:** بهدف إختبار فروض الدراسة.

ثالثا: إجراءات معالجة الاستبيان

بغرض تيسير معالجة الاستبيان تم تحديد مقاييس للإجابات باستخدام مقياس **ليكرت** ذي الثلاث درجات لقياس رأي أفراد عينة الدراسة بشأن الأسئلة التي تضمنها الاستبيان، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3 - 2): مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان

03	02	01
غير موافق	محايد	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة

وبعد ذلك يتم حساب المتوسط الحسابي المرجع لمقياس كارت الثلاثي لتحديد الاتجاه حسب قيمة المتوسط المرجح كما في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 3): معيار تحديد الاتجاه

غير موافق	محايد	موافق
من 1 إلى 1.66	من 1.67 إلى 2.33	من 2.34 إلى 3

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثاني: التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة

بعد تحديد مجتمع العينة وحصرها في مجموعة معينة قمنا بتحليل العينة الإحصائية المكونة من 41 محافظ حسابات وأستاذ جامعي ومجموعة من الاطارات والمسيرين الماليين، وذلك بتوزيعها حسب كل من العمر، الجنس، المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية، واستعملنا في ذلك أساليب التحليل الإحصائي الممثلة في التكرار والنسب المئوية باستخدام EXCEL.

المطلب الأول: توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس

سوف يتم دراسة كل من توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس كتالي:

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب العمر

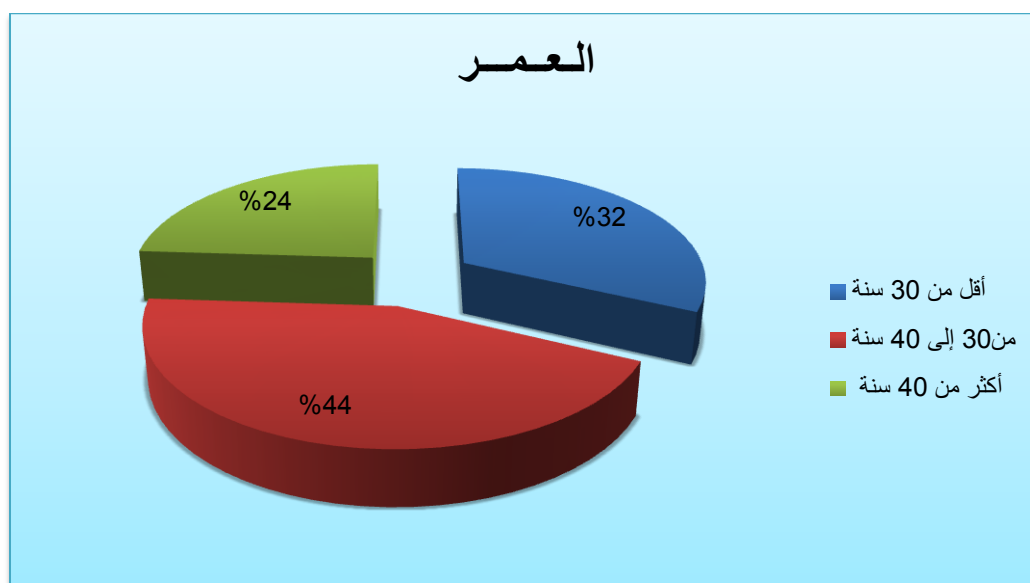
من خلال الجدول رقم (3-4) والخاص بتوزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير العمر نلاحظ تباين أعمار أفراد عينة الدراسة وأن الفئة العمرية الأكثر تكراراً في عينة الدراسة هي الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة مئوية 44%، تليها الفئة العمرية من 30 إلى 40 سنة بنسبة مئوية 32%، وفي الأخير الفئة العمرية أكبر من 40 سنة بنسبة مئوية 24%.

الجدول رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	13	32%
من 30 إلى 40 سنة	18	44%
أكبر من 40 سنة	10	24%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الشكل رقم (3-2): توزيع أفراد العينة حسب العمر



المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

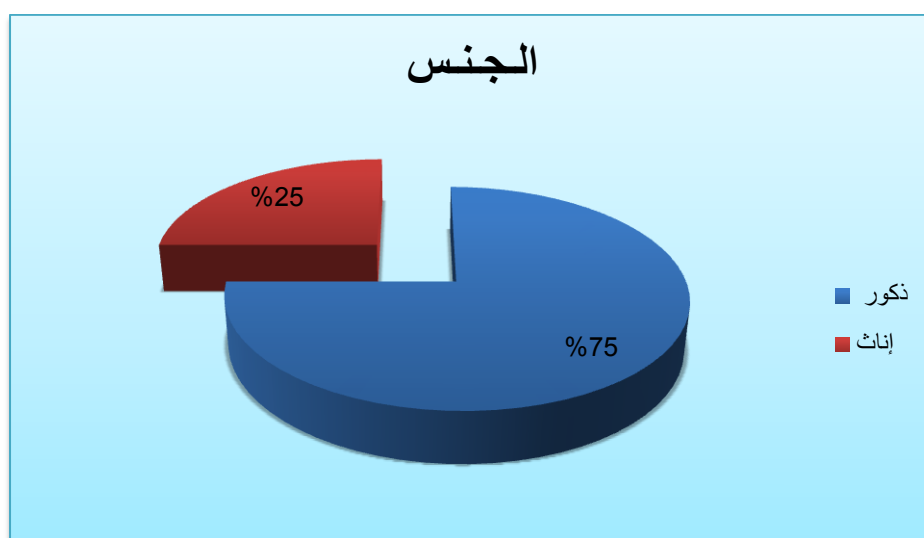
تتكون عينة الدراسة من 41 فردا، منهم 31 ذكور و 10 إناث، حيث يوضح الجدول أدناه، الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسبة الذكور كانت مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت نسبة الذكور 75%، في حين قدرت نسبة الإناث 25%، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	31	75%
إناث	10	25%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الشكل رقم (3-3): توزيع أفراد العينة حسب الجنس



المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

المطلب الثاني: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

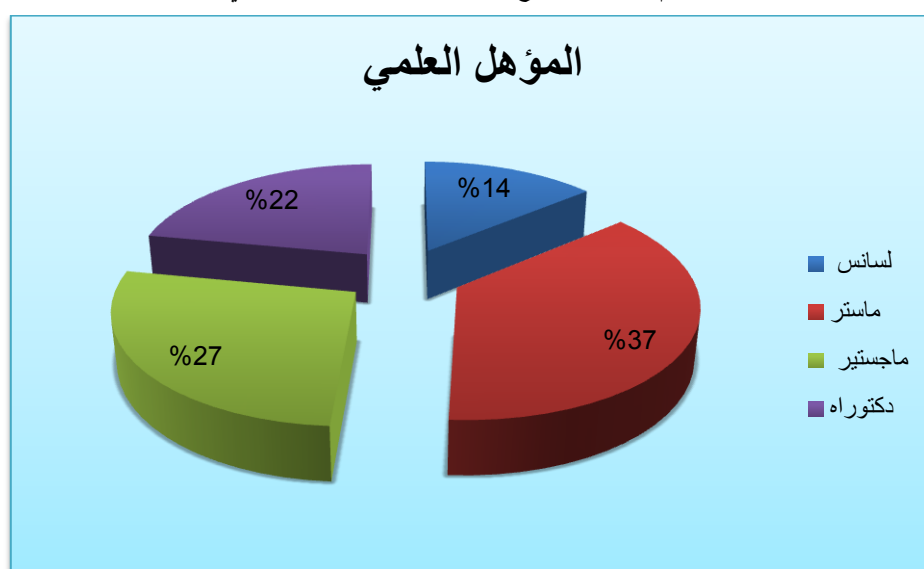
نلاحظ من خلال الجدول (3 - 6) أدناه والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة الماجستير، حيث بلغ عددهم 15 فردا أي ما نسبته 37%، بينما بلغ عدد حاملي شهادة الماجستير 11 بنسبة 27%، وتليها الفئة الحاملين لشهادة الدكتوراه الذي يصل عددهم 9 بنسبة 22%، وأخيرا حاملي شهادة ليسانس البالغ عددهم 6 أي ما نسبته 14%، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ليسانس	06	14%
ماستر	15	37%
ماجستير	11	27%
دكتوراه	9	22%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الشكل رقم (3-4): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

المطلب الثالث: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة والخبرة المهنية

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة والخبرة المهنية.

أولاً: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

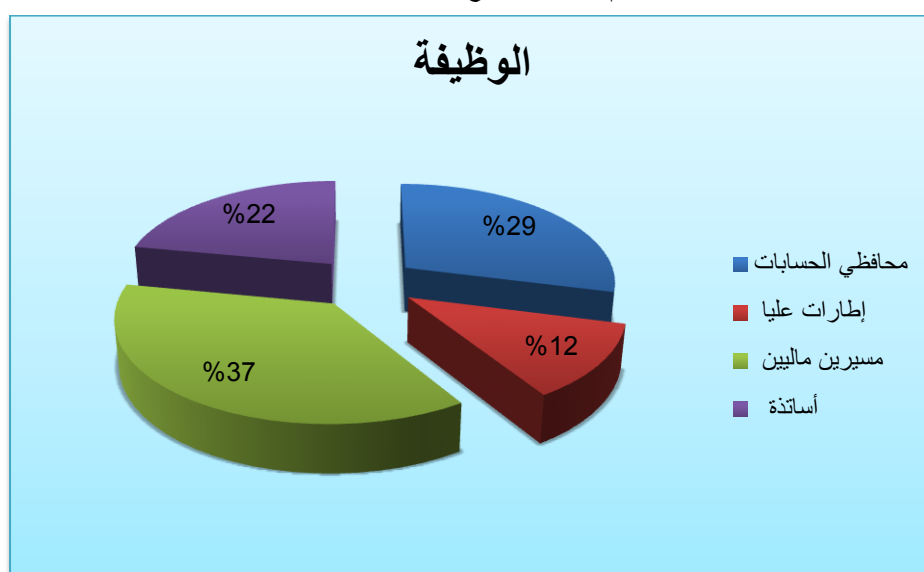
يوضح الجدول (3-7) أدناه والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة، نسبة محافظي الحسابات التي كانت مرتفعة بالمقارنة مع الوظائف الأخرى، بحيث كانت نسبة محافظي الحسابات 39% وهي النسبة الأعلى، ثم تليها الأساتذة الجامعيين بنسبة 32%، ومن ثم المسيرين الماليين والإطارات العليا على التوالي بنسب التالية: 17%، 12%، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3-7): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة
محافظي حسابات	12	29%
إطارات عليا	05	12%
مسيرين ماليين	15	37%
أساتذة	09	22%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الشكل رقم (3-5): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية:

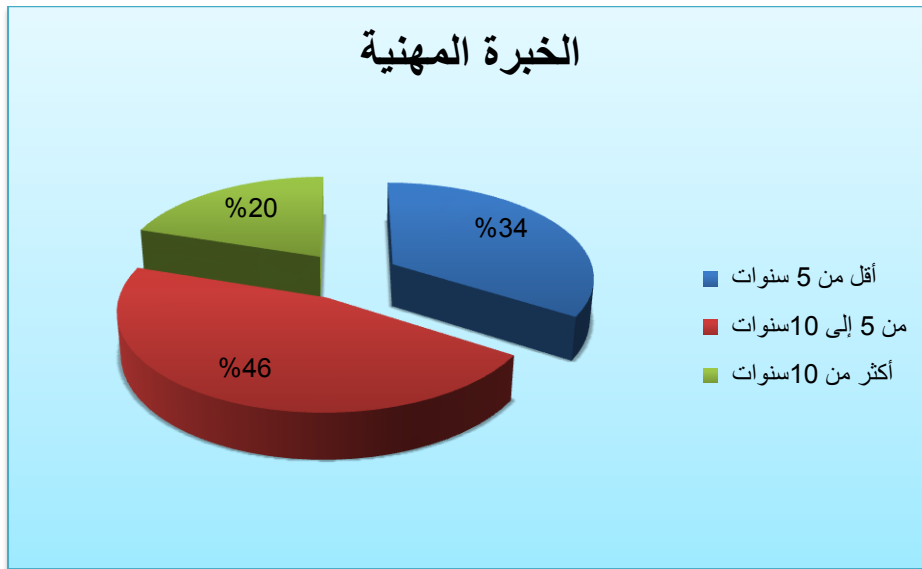
يبين الجدول (3-8) أدناه والخاص بتوزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية، حيث نجد 19 من أفراد العينة وبنسبة 46% خبرتهم بين 05 إلى 10 سنوات، وبالرغم من أن هذه النسبة ليست الأكثر خبرة إلا أنها نسبة مهمة جدا إذ من الممكن أن تفضي على الدراسة نوع من الدقة والقرب أكثر من الواقع، أما بالنسبة لفئة أقل من 05 سنوات خبرة فبلغ عددهم 14 بنسبة 34%، وأخيرا فئة أكثر من 10 سنوات خبرة بلغ عددهم 08 أي بنسبة 20%، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3-8): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	التكرار	النسبة
أقل من 05 سنوات	14	34%
من 05 إلى 10 سنوات	19	46%
أكثر من 10 سنوات	08	20%
المجموع	41	100%

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الشكل رقم (3-6): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان

بعدما تطرقنا في المبحث الثاني للتحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة، سنقوم في هذا المبحث بتحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل نتائج احوار الأول والمتعلق بأداء مهنة مراجعة الحسابات

لمعرفة العناصر التي تؤدي إلى زيادة كفاءة أداء مراجعة الحسابات، تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 9): نتائج آراء العينة الدراسة حول أداء مراجعة الحسابات

الفقرة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة t الحسابية	مستوى الدلالة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %				
1- وجود مراجعة الحسابات في المؤسسة يساهم في استمرارها والوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.	3	06	32	2.71	0.60	28.80	0.000
	7.3	14.6	78				
2- عند قيام المراجع بمراجعة أعمال الشركة ما، فإنه يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.	02	07	32	2.73	0.54	31.87	0.000
	4.9	17.1	78				
3- يقوم المراجع بالاتصال بمدقق الشركة السابق ويستفسر منه عن الاعتراضات المهنية (إن وجدت) والتي حالت دون استمراره في مراجعة حسابات نفس الشركة.	05	11	25	2.49	0.71	22.39	0.000
	12.2	26.8	61				
4- يستخدم مراجع الحسابات أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام	01	05	35	2.83	0.44	41.01	0.000
	2.4	12.2	85.4				

الرقابة الداخلية.							
0.000	25.52	0.22	2.94	25	13	03	5- يعكس تقرير مراجعة الحسابات الصورة الحقيقية للمركز المالي لنتائج أعمال المؤسسة.
				61	31.7	7.3	
0.000	18.78	0.64	1.88	06	24	11	6- لا يحض عنصر جودة التقرير مراجع الحسابات لأهمية كبيرة من الأطراف المعنية.
				14.6	58.5	26.8	

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الفقرة الأولى: وجود مراجعة الحسابات في المؤسسة يساهم في استمرارها والوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.71، بانحراف معياري قدره: 0.60 وقيمة t المحسوبة تساوي 28.80، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه وجود مراجعة الحسابات في المؤسسة يساهم في استمرارها والوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

الفقرة الثانية: عند قيام المراجع بمراجع أعمال الشركة ما، فإنه يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.73، بانحراف معياري قدره: 0.54 وقيمة t المحسوبة تساوي 31.87، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه عند قيام المراجع بمراجع أعمال الشركة ما، فإنه يلتزم بمعايير المحاسبة والمراجعة المتعارف عليها.

الفقرة الثالثة: يقوم المراجع بالاتصال بمصدق المؤسسة السابق ويستفسر منه عن الاعتراضات المهنة التي حالت دون إستمراره في مراجعة حسابات نفس الشركة.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.49، بانحراف معياري قدره: 0.71 وقيمة t المحسوبة تساوي 22.39، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من

0.05، مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه يقوم المراجع بالاتصال بمدقق الشركة السابق ويستفسر منه عن الاعتراضات المهنية والتي حالت دون استمراره في مراجعة حسابات نفس الشركة.

الفقرة الرابعة: يستخدم مراجع الحسابات أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.83، بانحراف معياري قدره: 0.44 وقيمة t المحسوبة تساوي 41.01، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه يستخدم مراجع الحسابات أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

الفقرة الخامسة: يعكس تقرير مراجعة الحسابات الصورة الحقيقية للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.94، بانحراف معياري قدره: 0.22 وقيمة t المحسوبة تساوي 25.52، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه يعكس تقرير مراجعة الحسابات الصورة الحقيقية لنتائج أعمال المؤسسة.

الفقرة السادسة: لا يخضع عنصر الجودة لتقرير مراجع الحسابات لأهمية كبيرة من خلال الأطراف المعنية به.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 1.88، بانحراف معياري قدره: 0.64 وقيمة t المحسوبة تساوي 18.78، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة محايدون على لا يخضع عنصر جودة التقرير مراجع الحسابات لأهمية كبيرة من الأطراف المعنية به.

المطلب الثاني: تحليل نتائج المحور الثاني والمتعلق ترشيد القرارات المالية

لمعرفة العناصر التي تؤدي إلى ترشيد القرارات المالية، تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3 - 10): نتائج آراء العينة الدراسة حول ترشيد القرارات المالية

الفقرة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي المرحح	الانحراف المعياري	قيمة t الحسابية	مستوى الدلالة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %				
1- مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة باتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.	06	05	30	2.59	0.74	22.34	0.000
	14.6	12.2	73.2				
2- في أغلب الأحيان لا تتم عملية اتخاذ القرار مالي بمراحل مدروسة.	26	10	05	1.59	0.71	13.39	0.000
	63.4	24.4	12.2				
3- التحكم بالعوامل المؤثر في اتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.	03	03	35	2.72	0.57	31.20	0.000
	7.3	7.3	85.4				
4- لكفاءة المديرين الماليين والإداريين في المؤسسات الاقتصادية دور كبير في ترشيد القرارات المالية.	03	05	33	2.73	0.59	29.51	0.000
	7.3	12.2	80.5				
5- من أهم القرارات التسييرية في المؤسسة القرار المالي.	03	08	30	2.66	0.61	27.59	0.000
	7.3	19.5	73.2				
6- تمر عملية اتخاذ القرار بمراحل مدروسة من أجل الحصول على القرار الأمثل.	03	01	37	2.83	0.54	33.34	0.000
	7.3	2.4	90.2				

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الفقرة الأولى: مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة باتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.59، بانحراف معياري قدره: 0.74 وقيمة t المحسوبة تساوي 22.34، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أن مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة باتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.

الفقرة الثانية: في أغلب الأحيان لا تمر عملية اتخاذ القرار مالي بمراحل مدروسة.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 1.59، بانحراف معياري قدره: 0.71 وقيمة t المحسوبة تساوي 13.39، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة غير موافقون أنه في أغلب الأحيان لا تمر عملية اتخاذ القرار مالي بمراحل مدروسة.

الفقرة الثالثة: التحكم بالعوامل المؤثر في اتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.72، بانحراف معياري قدره: 0.57 وقيمة t المحسوبة تساوي 31.20، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه التحكم بالعوامل المؤثر في اتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.

الفقرة الرابعة: لكفاءة المديرين الماليين والإداريين في المؤسسة الاقتصادية دور كبير في ترشيد قرارات المالية.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.73، بانحراف معياري قدره: 0.59 وقيمة t المحسوبة تساوي 29.51، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه لكفاءة المديرين الماليين والإداريين في المؤسسة الاقتصادية دور كبير في ترشيد قرارات المالية.

الفقرة الخامسة: من أهم القرارات التسييرية في المؤسسة القرار المالي.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.66، بانحراف معياري قدره: 0.61 وقيمة t المحسوبة تساوي 27.59، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه من أهم القرارات التسييرية في المؤسسة القرار المالي.

الفقرة السادسة: تقرر عملية اتخاذ القرار بمراحل مدروسة من أجل الحصول على القرار الأمثل.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.83، بانحراف معياري قدره: 0.54 وقيمة t المحسوبة تساوي 33.34، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه تقرر عملية اتخاذ القرار بمراحل مدروسة من أجل الحصول على القرار الأمثل.

المطلب الثالث: تحليل نتائج المحور الثالث والمتعلق بمساهمة مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية

لمعرفة مدى مساهمة مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية، تم حوصلة النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3. 11): نتائج آراء العينة الدراسة حول مساهمة مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية

الفقرة	غير موافق	محايد	موافق	المتوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	قيمة t الحسابية	مستوى الدلالة
	النسبة %	النسبة %	النسبة %				
1- مراجعة الحسابات هي وسيلة تقييم وإختيار البديل الأفضل من عدة بدائل في عملية إتخاذ قرار.	08	07	26	2.44	0.80	19.33	0.000
	19.5	17.1	63.4				
2- تعتمد المؤسسات على التقارير المالية للمراجعة بنسبة كبيرة في عملية ترشيد القرار المالي.	06	02	33	2.66	0.72	23.37	0.000
	14.6	4.9	80.5				
3- تتم المفاضلة بين التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل بناءً على تقرير المراجع.	07	02	32	2.61	0.77	21.68	0.000
	17.1	4.9	78.0				
4- عندما يتم إتخاذ قرار	06	08	27	2.51	0.74	21.57	0.000

				65.9	19.5	14.6	مالي استثماري ما، يكون ناتجا عن دراسة تقرير المراجع الحسابات.
0.000	26.62	0.62	2.61	28	10	03	5- يساهم تقرير مراجع الحسابات في سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة.
				68.3	24.4	7.3	
0.000	37.48	0.47	2.78	33	07	01	6- كفاءة وخبرة المراجع تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة من خلال تقريره الفني والمعلل والمحاييد.
				80.5	17.1	2.4	
0.000	34.29	0.58	2.76	34	04	03	7- يعتبر تقرير المراجعة وسيلة رقابة على الإدارة العليا للمؤسسة.
				82.9	9.8	7.3	
0.000	31.87	0.54	2.73	32	07	02	8- يؤثر تقرير مراجع الحسابات على القرارات المالية لمجلس الإدارة.
				78.0	17.1	4.9	

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

الفقرة الأولى: مراجعة الحسابات هي وسيلة تقييم واختيار البديل الأفضل من عدة بدائل في عملية إتخاذ قرار.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.44، بانحراف معياري قدره: 0.80 وقيمة t المحسوبة تساوي 19.33، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أن مراجعة الحسابات وسيلة تقييم واختيار البديل الأفضل من عدة بدائل في عملية إتخاذ قرار مالي.

الفقرة الثانية: تعتمد المؤسسة على التقارير المالية للمراجعة الحسابات بنسبة كبيرة في عملية ترشيد القرار المالي.

حيث بلغ في هذه الفقرة المتوسط الحسابي 2.66 والانحراف المعياري 0.72، وقيمة t المحسوبة 23.37، وهي أكبر من الجدولة التي بلغت 2.02 على مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يوضح أن الرأي العينة يوافق على أن تقرير مراجع الحسابات له نسبة كبيرة في عملية ترشيد القرارات المالية.

الفقرة الثالثة: تتم المفاضلة بين التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل بناءً على تقرير المراجع.

بلغ في هذه الفقرة المتوسط الحسابي 2.61 والانحراف المعياري 0.77، وقيمة t المحسوبة 21.68، وهي أكبر من الجدولة التي بلغت 2.02 على مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يوضح أن الرأي العينة يوافق المفاضلة بين التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل تتم بنسبة كبيرة بناءً على تقرير المراجع.

الفقرة الرابعة: عندما يتم اتخاذ قرار مالي استثماري ما، يكون ناتجاً عن دراسة تقرير المراجع الحسابات.

بلغ في هذه الفقرة المتوسط الحسابي 2.51 والانحراف المعياري 0.74، وقيمة t المحسوبة 21.57، وهي أكبر من الجدولة التي بلغت 2.02 على مستوى الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يقدم لنا أن الرأي العينة يوافق اتخاذ قرار مالي استثماري ما، يكون ناتجاً عن دراسة تقرير المراجع الحسابات.

الفقرة الخامسة: يساهم تقرير المراجع الحسابات في السياسة توزيع الأرباح في المؤسسة.

أما في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.61، بانحراف معياري قدره: 0.62 وقيمة t المحسوبة تساوي 26.62، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على مساهمة تقرير المراجع الحسابات في السياسة توزيع الأرباح في المؤسسة كإحدى قرارات المالية.

الفقرة السادسة: كفاءة وخبرة المراجع تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة من خلال تقريره الفني والمعلل والمحايد

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.78، بانحراف معياري قدره: 0.47 وقيمة t المحسوبة تساوي 37.48، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يعني أن أغلب أفراد العينة يوافقون كفاءة وخبرة المراجع الحسابات تعكس الصورة أصدق للمؤسسة من خلال جودة تقريره الفني والمعلل والمحايد.

الفقرة السابعة: تقرير المراجعة وسيلة رقابة على الإدارة العليا للمؤسسة.

بالنسبة لهذه الفقرة فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.76، بانحراف معياري قدره: 0.58 وقيمة t المحسوبة تساوي 34.29، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون بأن تقرير المراجعة هو كوسيلة رقابة على الإدارة العليا للمؤسسة.

الفقرة الثامنة: يؤثر تقرير مراجع الحسابات على القرارات المالية لمجلس الإدارة.

في هذه الفقرة بلغ المتوسط الحسابي 2.73، بانحراف معياري قدره: 0.54 وقيمة t المحسوبة تساوي 31.87، وهي أكبر من قيمة t الجدولية التي تساوي 2.02، وقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن أغلب أفراد العينة يوافقون على أنه من أهم القرارات التسييرية في المؤسسة القرار المالي.

المطلب الرابع: دراسة صدق وثبات الاستبيان ومعامل الارتباط الخطي

بعدما قمنا بتحديد اتجاه كل فقرة، سوف نقدم في هذا المطلب دراسة صدق وثبات هذا الاستبيان وتحديد العلاقة بين المحاور البحث التي تعبر عن فرضيات هذا البحث.

أولاً: دراسة صدق وثبات الاستبيان

من أجل التأكد من صحة وصدق الأسئلة خضع هذا الاستبيان إلى دراسة معامل ألف كرومباخ، وذلك من خلال التأكد من أن هذا المعامل أكبر من 0.60 أي 60% من خلال الاستعانة بنتائج ابرنامج SPSS.

جدول رقم (3 - 12): معامل ألف كرومباخ

الخوار	معامل ألف كرومباخ %
1- أداء عملية مراجعة الحسابات.	82.6
2- ترشيد القرارات المالية.	79.7
3- مساهمة مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية.	95.3
ثبات وصدق الاستبيان ككل (الإجمالية).	95.5

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج الاستبيان

من خلال الجدول يتضح أن معامل ألف كرومباخ الكلية 0.955 وهي نسبة جيدة إحصائياً ومعناها أنه لو أعدنا توزيع الاستمارة وفي نفس الظروف سنتحصل على إجابات مطابقة بنسبة 95.5%.

ثانياً: معامل الارتباط

1- تحديد الاشكالية: هل يساهم مراجع الحسابات في عملية ترشيد القرارات المالية

2- صياغة الفرضيات:

$$\left. \begin{array}{l} H_0 = \text{الفرضية الصفرية: لا يساهم مراجع الحسابات في ترشيد القرارات المالية عند مستوى دلالة 95\%} \\ H_1 = \text{الفرضية البديلة: يساهم مراجع الحسابات في ترشيد القرارات المالية عند مستوى دلالة 95\%} \end{array} \right\}$$

3- النتائج المتحصل عليها من خلال برنامج spss :

الجدول رقم (3- 13): الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل

نموذج	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المصحح	تقدير الخطأ
1	0.675	0.455	0.441	0.329

المصدر: إعداد الطلبة من خلال نتائج spss

الجدول رقم (3- 14): يوضح تبين خط الانحدار

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الانحدار	3.602	1	3.602	32.609	0.000 ^b
الخطأ	4.308	39	0.110		
المجموع	7.911	40			

المصدر: من إعداد الطلبة من خلال نتائج spss

الجدول رقم (3- 15): يوضح قيم معاملات خط الانحدار

نموذج	معاملات غير محددة		معاملات موحدة	t	مستوى الدلالة sig
	B	الخطأ المعياري	بيتا		
ثابت	0.791	0.306	0.675	2.586	0.014
المتغير	0.681	0.119		5.710	0.000

المصدر: إعداد الطلبة من خلال نتائج spss

4- تحليل النتائج المجدولة السابقة:

- الجدول رقم (3- 13): الارتباط الخطي بين المتغير التابع والمتغير المستقل، ويبين نتيجة حساب معامل الارتباط R ومعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح، حيث معامل الارتباط الخطي بين مراجعة الحسابات وترشيد القرارات المالية هو 67.5%.
- الجدول رقم (3- 14): يوضح تبين خط الانحدار، يدرس مدى ملائمة خط انحدار البيانات وفرضيته الصفية التي تنص على "خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة" ويبين الجدول السابق التالي:

- أ- مجموع مربعات الانحدار 3.602 ومجموع مربعات البواقي هو 4.308 ومجموع المربعات 7.911 الكلي.
- ب- درجة حرية الانحدار df هي 1 ودرجة حرية البواقي 39، حيث أن $df=n-1$.
- ت- معدل مربعات الانحدار هو 3.539 ومعدل مربعات البواقي هو 0.110.
- ث- قيمة اختبار تحليل التباين لخط الانحدار هو 32.609.
- ج- مستوى دلالة الاختبار 0.000 أقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية 0.005 التي فرضناها.
- الجدول رقم (3-15): يوضح قيم معاملات خط الانحدار، وهو يبين عدة نتائج أولها قيم الميل ومقطع خط الانحدار، بالإضافة أنه يجيب على الفرضيات المتعلقة بميل ومقطع خط الانحدار، حيث مقطع خط الانحدار 0.791 الذي يمثل a من معادلة الخط المستقيم $y=a+bx$ التي شرحت سابقاً في الانحراف الخطي البسيط، أم ميل خط الانحدار b في الجدول هو 0.681، وبذلك تصبح معادلة خط الانحدار بشكل التالي:
- $$y=0.791+0.681x$$
- حيث X = متغير مستقل، Y = متغير ثابت.

5- نتائج اختبار الفروض:

تشير نتائج التحليل الاحصائي عن قبول الفرضية البديلة القائلة بأن مراجع الحسابات يساهم في ترشيد القرارات المالية ورفض الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة 95%، وبالتالي نستنتج أن لمراجعة الحسابات دور كبير في ترشيد القرارات المالية وذلك من خلال وجود ارتباط طردي قوي بين المتغيرين، بحيث كلما كان أداء مراجع الحسابات أفضل تكون عملية ترشيد القرارات المالية أصوب.

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم تقديمه في الجانب النظري من هذا الموضوع وتجسيد ذلك على الجانب التطبيقي من خلال تحليل نتائج الاستبيان باستخدام أدوات التحليل الإحصائي المتمثل في التكرار، المتوسط الحسابي المرجع، والانحراف المعياري، وتحليل الانحدار البسيط وذلك باستخدام البرامج الإحصائية spss المتمثلة في مساهمة مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية، توصلنا إلى أن مراجعة الحسابات في المؤسسات الاقتصادية تحتل مكانة هامة لكونها تستخدم الأدلة لتحقيق من مدى التطابق بين الأحداث الاقتصادية، فالمراجع عند تقييمه للأدلة يهتم بتحديد ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها وعرضها موافق للمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، حيث يمكن الاعتماد عليها بنسبة كبيرة للذين يستخدمون البيانات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم ورسم خططهم المستقبلية وإضفاء الصيغة العقلانية في المضمون ومحتوى، مما يعكس أن هناك علاقة بين مراجعة الحسابات وترشيد القرارات المالية، بحيث كلما كان أداء مراجع الحسابات أفضل تكون عملية ترشيد القرارات المالية أصوب.

تمهيد

تعتبر عملية اتخاذ القرارات من أعقد المسائل وأخطر التي تواجه الإدارة المالية المتمثلة في شخص صاحب القرار المالي، إذ تقع على عاتقه عملية المفاضلة بين أنواع مختلفة من البدائل، ومن أهم القرارات التي تواجه المدير المالي نجد القرارات المالية والتي تتمثل في قرارات الاستثمار، التمويل، توزيع الأرباح.

وكباقي القرارات التي تتطلب معلومات واضحة ودقيقة من مصادر مختلفة للوصول إلى القرار المناسب، وتظهر أهمية معلومات تقرير مراجع الحسابات الذي يعبر على الصورة الحقيقية للمركز المالي ونتائج الأعمال المؤسسة.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى إسهامات مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية من خلال التطرق إلى ثلاث مباحث قسمت على النحو التالي:

- المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية.
- المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية.
- المبحث الثالث: دور مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية .

المبحث الأول: مفهوم القرارات المالية.

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم العملية في المؤسسة لما تعطيها من قوة لمواجهة المشاكل التي تعترض لها وزيادة تنافسيتها في السوق، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم اتخاذ القرار المالي ومراحل والعوامل المؤثر فيه.

المطلب الأول: مفهوم اتخاذ القرارات في المؤسسة

قبل التطرق إلى مفهوم اتخاذ القرارات وترشيدها في المؤسسة لابد من معرفة مفهوم القرار في حد ذاته، حيث يمكن تعريفه على أنه: "عملية إختيار بديل واحد من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة، وفي ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمؤسسة."¹ من خلال هذا التعريف يمكن التعرف أكثر على مفهوم اتخاذ القرار وترشيده في الفروع الآتية.

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار

يعرفها الدكتور عبد الغفار حلفي بأنها: "عملية اختيار بديل من بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية."²

أما الدكتورة نادية أيوب فعرفت بأنها: "العملية التي تبني على دراسة وتفكير موضوعي للوصول إلى قرار معين أي بمعنى الأخيار بين البدائل."³

وتعرف هذه العملية أيضا على أنها: "العملية التي تتم لاختيار الحل الملائم لمشكلة إدارية معينة، مهما كانت طبيعة المشكلة."⁴

ونستخلص من هذه التعاريف إن عملية اتخاذ القرار من أهم العمليات الإدارية بل ويمكننا القول بأنها القلب النابض للإدارة فاتخاذ القرارات الناجحة يحقق للمؤسسة الازدهار والنمو كونها عملية مستمرة ومتداخلة في الوظائف الأساسية للإدارة أي أن القرار الإداري يتطلب توفر عناصر معينة، حتى يمكن القول بأنه هناك اتخاذ قرار

¹ - محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006، ص: 105.

² - عبد الغفور حلفي، التنظيم وإدارة الأعمال، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996، ص: 96.

³ - نادية أيوب، نظرية القرارات الإدارية، ط 3، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996، ص: 14.

⁴ - حمدي أبو النور السيد عويس، نظم المعلومات والنوعية في دعم قرارات المنظمة، دار الرافق، الأردن، 2007، ص: 24.

وهذه العناصر هي:

- وجود على الأقل بديلين مختلفين.
- المفاضلة بين البدائل (الاختيار).
- وجود هدف مسطر يراد الوصول إليه.

الفرع الثاني: مفهوم ترشيد القرار¹

إن مفهوم الترشيح في عملية اتخاذ القرارات يقوم على تحديد مصطلح "الرشد" ، الذي يعني: "إضفاء صفة العقلانية في السلوك والتصرف."

فيعرف القرار الرشيد على أنه: " ذلك القرار الإداري الذي تتوفر فيه متطلبات العقلانية أو المعقولة في المضمون والمحتوى، فهو قائم على أساس مدروس"، فمن خلال هذه التعاريف فإن اتخاذ القرار هو إنسان يتميز بتفكير منطقي يحاول من خلاله أن يعظم ما يحصل عليه من منافع، فهو يختار بديل الحل الذي يعظم من تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك عن طريق:

- متابعة ورصد ما يحدث في بيئة القرار عن طريق تحديد المشكلة.
- تحديد البديل الأمثل وتطبيقه ومن ثم تقييم النتائج المتوصل إليها.

فوفق هذا النموذج فإن اتخاذ القرار يحاول إيجاد الحل الأمثل والأفضل من خلال اتخاذه لقراره في ظل معرفته التامة بجميع البدائل الممكنة ونتائج كل بديل، حيث يوجد نوعين من الرشد في اتخاذ القرارات وهما:

- **الرشد الشخصي (الذاتي):** وهو يعبر عن السلوك الذي يسعى إلى تعظيم إمكانية الحصول على النتائج المخطط لها بالاعتماد على المعلومات المتاحة بعد أخذ القيود والضغوط التي تحد من قدرة اتخاذ القرار على المفاضلة والاختيار بين تلك البدائل.
- **الرشد الموضوعي:** يقوم على أساس توفر المعلومات الكافية عن البدائل المتاحة للاختيار ونتائج كل منها، فهو يعكس السلوك الصحيح الذي يسعى إلى تعظيم المنفعة.

¹ - شكري معمر سعد، التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

الفرع الثالث: مفهوم القرار المالي

للقرارات المالية عدة تعاريف نذكر منها:

- **التعريف الأول:** "هو كل قرار يوازن بين الحصول على الأموال وامتلاك أصول (طبيعة مالية)، بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح وبالتالي تعظيم قيمة المؤسسة."¹
- **التعريف الثاني:** ويمكن تعريف القرار المالي نظرياً من حيث شكله ومضمونه: "من حيث الشكل يعبر عن طبيعة الأمر والتوجيه بين مستويات التسلسل الإداري، أما من حيث المضمون فهو يعبر عن اتخاذ موقف في مواجهة موضوع معين ذو صبغة مالية."²
- إن جوهر اتخاذ القرار المالي هو حسم أو اختيار أحد الحلول الممكنة أو البديلة لتمثيل موضوع معين أو تحقيق غرض ما لمواجهة موقف محدد متعلق بالجانب المالي للمؤسسة وذلك على ضوء مقدمات ومعطيات ومعلومات ومعايير تساعد على حسن الاختيار وبالتالي اتخاذ القرار الملائم في إطار الخطة الإستراتيجية التي تسير عليها المؤسسة وسياساتها في توفير الوسائل المالية لوظائفها التي تحتاج إليها للوصول إلى الأهداف الخاصة لهذه الوظائف والمحقة للهدف العام ككل.³
- وعليه فإن القرار المالي هو: "قرار متعلق بالحصول على الأموال من مصادرها المختلفة وثم كيفية استخدامها وتوظيفها".

ومما سبق يمكن استخلاص ما يلي:⁴

- القرارات المالية تعد مصيرية بالنسبة للمؤسسة إذا إن نجاحها وفشلها متوقف على تلك القرارات.
- إن نتائج القرارات المالية لا تتم بسرعة بل تستغرق وقتاً طويلاً مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة.
- القرارات المالية ملزمة للمؤسسة في أغلب الحالات لذا يجب الحذر الشديد عند اتخاذها.

¹ - سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية، مذكرة ماستر ، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص: 29.

² - زياد سليم رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1997، ص: 11.

³ - أحمد عبد السلام دباس، آراء ونظريات في الإدارة، بدون دار نشر وبلد نشر، 1993، ص: 219.

⁴ - زياد سليم رمضان، أساسيات التحليل المالي، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

المطلب الثاني: مراحل اتخاذ القرار

تمر عملية اتخاذ القرار بخمسة خطوات على نحو التالي:

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة

يعرف البعض المشكلة، بأنها انحراف الأداء الفعلي عن الاداء المخطط ويعتبر التحديد الدقيق للمشكلة يساعد على الإجابة على تساؤل أساسي هو " ما الخطأ الحقيقي؟ " فإذا كان المدير لا يعرف تماما المجال الذي توجد فيه المشكلة، فعليه أن يسأل الأشخاص الذين يعملون في هذا المجال: عن الخطأ في اعتقادهم، وهذه نقطة في غاية الأهمية حيث أن إشتراك المهتمين بحل المشكلة، يخلق لديهم الحافز للبحث عن الحل.¹

الخطوة الثانية: تحليل المشكلة

تتضمن هذه المرحلة جزأين متصلين هما، تصنيف المشكلة وتجميع أو توفير المعلومات المتعلقة بها، وتعني عملية التصنيف تحديد مسؤولية اتخاذ القرار الاستشارية والتنفيذية، أي معرفة متخذي القرار والمستشارين فيه، ومن يجب إبلاغهم به، وهذا التحديد يضمن الفعالية في اتخاذ القرارات ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان هذا التصنيف يهدف إلى حل المشكلات من وجهة نظر المنشأة، يتم بعد ذلك تحليل المشكلة الأساسية النتيجة المطلوبة للوصول إليها، والمعبر عنها بالمتغير التابع مثلاً إدخال سلعة جديدة في السوق.

أما أجزاؤها فتكمن في العناصر المالية والتسعيرة والإنتاجية المؤثرة في هذه النتيجة والمسماة بالمتغيرات المستقلة، وتعتمد عمليتي التصنيف والتحليل على جمع وتحليل المعلومات، هذه الأخيرة هي ضرورة من ضرورات عملية اتخاذ القرارات، وهي عملية مساعدة لدراسة الحقائق وتحديد علاقتها وأهميتها للمشكلة، وعند حصول متخذ القرار على هذه المعلومات يكون قادراً على تحديد مدى ملائمتها، صلاحيتها وكفايتها وذلك بناء على خبرته في تحليلها وتفصيلها.²

الخطوة الثالثة: تحديد البدائل المتاحة

يقصد بهذه المرحلة التفتيش أو التحري عن الحلول المختلفة لحل المشكلة التي تم تشخيصها بدقة في المرحلة الأولى، وهي تفترض بدائل أو حلول للمشكلة التي تم تشخيصها، وهذا يعتمد على قدرة المحلل في التحليل لإيجاد

¹ - جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال (مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات)، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003، ص: 228.

² - اسمهان خلقي، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/2009، ص: 22.

حلول جديد بالاعتماد على الخبرات السابقة والمعلومات، يجب أن يقوم المحلل بوضع أكبر قدر ممكن من الحلول البديلة حتى يضمن عدم وقوعه في الخطأ واختيار البديل المناسب، ولهذا يجب أن يتوفر لهذا البديل الإسهام في تحقيق بعض النتائج التي يسعى إليها متخذ القرار، وأن يكون في حدود الموارد المتاحة لمتخذ القرار.¹

الخطوة الرابعة: تقييم البدائل

بعد الانتهاء من تحديد الحلول البديلة للمشكلة، تأتي مرحلة تقييم البدائل، أي تعيين ما يتمتع به كل بديل من مزايا وما يتصف به من عيوب، ومدى إمكانية مساهمته في حل المشكلة موضوع البحث، وتعد هذه المرحلة من المراحل التي تتطلب جهداً فكرياً شاقاً، لأن مزايا وعيوب البدائل المحددة لا تظهر بصورة واضحة عند دراستها، ولكنها تظهر فعلاً عند التطبيق في المستقبل، فهذه الخطوة بطبيعتها تستلزم التنبؤ بالمستقبل، لذلك غالباً ما يرافق مقارنة البدائل وتقييمها الشك وعدم التأكد من صلاحيتها.

الخطوة الخامسة: متابعة النتائج وتقييمها

تمثل عملية متابعة النتائج وتقييمها الخطوة الأخيرة في عملية صنع القرار، وأحد الأخطاء الشائعة التي يقع فيها المديرون أنهم يعتقدون أنهم بمجرد دراسة البدائل المتاحة واختيار أفضلها ووضع موضع التنفيذ، فإن المشكلة قد تم حلها أو اختيارها أفضلها ووضع موضع التنفيذ، فإن المشكلة قد تم حلها أو التغلب عليها، وهذا غير صحيح على الإطلاق، فالأمر يتطلب من المدير ضرورة متابعة نتائج تنفيذ البديل وتقييم هذه النتائج، وعلى المدير أن يقوم بالمتابعة بشكل عملي من خلال إثارة العديد من تساؤلات لدى الأطراف المعنية بتنفيذ البديل.²

المطلب الثالث: أهمية القرار المالي والعوامل المؤثرة فيه

وسنوضح في هذا المطلب أهمية القرارات المالية والعوامل المؤثر فيها:

الفرع الأول أهمية القرار المالي

تأتي أهمية القرارات المالية من كونها ذات تأثير كبير على حياة المؤسسة لما يترتب عليها العديد من التكاليف أو الإيرادات المؤثرة على نتائج المؤسسة.

¹ - عباس عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2009، ص: 91.

² - جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال (مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات)، مرجع سبق ذكره، ص ص: 239-240.

ولذلك وجب على المدير المالي أن يحسن تقدير الأمور وعرض القضايا على الإدارة العليا، مع إعداد تقارير وافية، تعطي رؤية واضحة ومؤيدة بالدراسات والتقارير بمختلف الأمور ذات التأثير المالي، ويساعد المدير المالي على كل ما سبق إلمامه بالجوانب المحاسبية، ويتطلب هذا الأمر العديد من العلاقات والمعارف بميادين المعرفة الأخرى بالمؤسسة، كالجوانب الاقتصادية والمحاسبية والإحصائية والكمية، التي تساعد المدير المالي في فهم العلاقات والربط بين المتغيرات واستخراج المؤشرات والنتائج.¹

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة على القرار المالي

هناك جوانب تؤثر على القرارات المالية منها في البيئة الداخلية للمؤسسة، ومنها الخارجية سنوضح ذلك كما يلي:

أولاً: العوامل البيئة الداخلية

يتأثر القرار بعوامل البيئة الداخلية للمؤسسة من حيث حجم المؤسسة ومدى نموها وعدد العاملين فيها، والمتعاملين معها، لذلك تعمل الإدارة على توفير الجو الملائم والبيئة المناسبة لكي يتحقق نجاح القرار المتخذ، هذا ما يتطلب من الإدارة أن تحدد وتعلن الهدف من اتخاذ القرار وتشجيع القدرة فيه والإبداع والابتكار حتى يخرج القرار بالسرعة الملائمة والصور المطلوبة ومن العوامل البيئية التي تؤثر على اتخاذ القرار، تلك التي تتعلق بالهيكل التنظيمي وطرق الاتصال والتنظيم الرسمي وغير الرسمي، وتوفير مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية.² ومن بين هذه العوامل:

1- تأثير متخذ القرار: تتصل عملية اتخاذ القرار بشكل وثيق بصفات الفرد النفسية ومكونات شخصية وأنماط سلوكه التي تتأثر بظروف بيئية مختلفة كالأوضاع العائلية والاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى حدوث أربعة أنواع من السلوك عند متخذ القرار هي المحازفة والحذر والتسرع والتهور.

لذلك فإن مستوى ذكاء متخذ القرار وما اكتسبه من خبرات ومهارات وما يملك من تأثير في اتخاذ القرار، كما أن متخذ القرار، يؤثر بتقاليد البيئة التي يعيش فيها عاداتها، ويعكس من جلالها تصرفاته قيمتها ومعتقداتها التي تؤمن بها.³

2- الاتصالات الإدارية: عن سلامة القرارات وترشدها يعتمد بدرجة كبيرة على سلامة وفعالية الاتصالات التي يجرها متخذ القرار للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة، وتحدد عملية الاتصال بمدى قدرة المدير على

¹ - نظير رياض محمد، الإدارة المالية والعملة، المكتبة العصرية، مصر، 2001، ص 19.

² - حسن علي مشرق، نظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة)، ط 1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1997، ص 133.

³ - نادية أيوب، نظرية القرارات الإدارية، مرجع سبق ذكره، ص 67.

الفهم بينه وبين موظفيه.¹

ثانياً: عوامل البيئة الخارجية

باعتبار المؤسسة كنظام مفتوح فإنها تؤثر وتتأثر بمحيطها الخارجي، ومن العوامل البيئية الخارجية التي قد تؤثر في اتخاذ القرار هي الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع، والمنافسة الموجودة في السوق والمستهلكين، والتشريعات التطورات التقنية والعادات الاجتماعية، أضيف إلى ذلك القرارات التي تتخذها المؤسسات الأخرى سواء كانت منافسة أو متعاقدة.

ومن بين هذه العوامل:

1- التقدم التكنولوجي: إن التطورات التكنولوجية أحدثت تغيرات جوهرية في بعض جوانب العملية الإدارية كإعداد الخطط والاتصالات واتخاذ القرارات، ومن التطورات الفنية في مجال اتخاذ القرارات ظهور الحاسب الإلكتروني، والذي يختلف باختلاف القرارات، فقد يكون دوره مجدياً في حالة ما إذا كانت القرارات متكررة أما إذا كانت قرارات طارئة فإن دوره محدود وذلك لصعوبة تحديد وترجمة هذه المتغيرات والعنصر البشري ممثلاً بالمدير والمرؤوسين ولا يزال يلعب دوراً هاماً ورئيسياً في اتخاذ القرار.²

2- طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة: فطبيعة النظام السياسي وفلسفة تركيبه تؤثر مباشرة على عملية اتخاذ القرارات، ذلك لأن هذه العملية تتأثر بمدى القيود التي يفرضها النظام على حرية القيادات صانعة القرار، أو توجيه قراراتها لتأتي منسجمة مع فلسفة النظام.

كما أن النظام الاقتصادي للدولة يؤثر في فاعلية القرارات، إذ يفترض أن تأتي قرارات القيادات الإدارية منسجمة مع الاتجاه الاقتصادي المعتمد في الدولة، ومن أهم القوى المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على فاعلية القرارات الإدارية (تفاوت المستويات الاقتصادية السائدة في المجتمع، توفير الإعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ القرار....) وغير ذلك.

3- انسجام مع الصالح العام: إن متخذ القرار يجب أن يراعي تحقيق أهداف المواطنين وليس أهداف فئات محددة منهم، ومن هنا يجب مراعاة عدالة وموضوعية القرار حتى يضمن انسجامه مع الصالح العام، إلا أن من

¹ علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص: 135.

² - سعد الطنبولي، الالتزام وإستراتيجية اتخاذ القرار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993، ص: 150.

الصعوبات التي يواجهها متخذ القرار في تحقيق ذلك هي كيفية إجراء التوازن بين مطالب الفئات المختلفة من المواطنين عند اتخاذ القرار.¹

المبحث الثاني: أنواع القرارات المالية

تتمثل القرارات المالية في قرار الاستثمار، قرار التمويل، قرار توزيع الأرباح وتتم صناعة هذه القرارات على مستوى الإدارة المالية حيث تتمثل الوظيفة الأساسية للإدارة المالية في الوصول إلى القرار المالي الأمثل وذلك لتحقيق الأهداف المطلوبة.

المطلب الأول: القرارات الاستثمارية

تعتبر القرارات الإستثمارية من أهم القرارات الإدارية، وأعقدها بسبب طبيعتها الإستثمارية، والغالب في هذه القرارات أن المؤسسة تلجأ إليها أملاً في زيادة العائد على الاستثمار أو القوة الإيرادية.

أولاً: تعريف القرارات الإستثمارية

التعريف الأول: "يمكن القول أن القرار الاستثماري هو ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الاستثماري الذي يعطي أكبر عائد استثماري من بين بديلين أو أكثر".²

التعريف الثاني: "يمكن تعريف الاستثمار عموماً بأنه المبادلة بين نفقات حاضرة وأكيدته على أمل الحصول على مداخيل مستقبلية ترافقها مردودية مرضية".³

ويعرف الاستثمار من الناحية الاقتصادية: "تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق ربح في الآجال القريب أو البعيدة، بما يشمل إنشاء نشاط إنتاجي أو توسيع طاقة إنتاجية قائمة أو حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم شرائها من الآخرين".

ثانياً: خصائص القرارات الاستثمارية

أي قرار استثماري ينطوي على عدد من الخصائص ومن أهمها:

¹ - عبد الغفور يونس، تنظيم وإدارة الأعمال، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص: 410.

² - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 38.

³ - سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

1) إنه قرار غير متكرر حيث أن كل المجالات التطبيقية لدراسة الجدوى كلها لا يتم القيام بها إلا على فترات زمنية متباعدة.

2) القرار الاستثماري إستراتيجي يحتاج إلى أداة تمد البصر إلى المستقبل.

3) القرار الاستثماري يترتب عليه تكاليف ثابتة مستغرقة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

4) يمتد القرار الاستثماري دائما إلى أنشطة مستقبلية وبالتالي يرتبط غالبا بدرجة معينة من المخاطر.

ثالثاً: أنواع القرارات الاستثمارية

للقرارات الاستثمارية الكثير من التصنيفات ومن أهم هذه التصنيفات وأكثرها شيوعاً التصنيف

الآتي¹:

قرارات تحديد أولويات الاستثمار: ويتم اتخاذ القرارات الاستثمارية في هذه الحالة من بين عدد معين من البدائل الاستثمارية المحتملة والممكنة لتحقيق نفس الأهداف، ويصبح المستثمر أمام عملية اختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد، أو منفعة خلال فترة زمنية معينة، ومن ثم يقوم بترتيب أولويات الاستثمار طبقاً للأولويات التي يحددها واهتمامات كل مرحلة، فإذا اعتبر أن العائد على الاستثمار هو الذي يحكم تفصيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل طبقاً لهذا المدخل.

قرار قبول أو رفض الاستثمار: وفي هذه الحالة يكون أمام المستثمر بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الاحتفاظ بها، أي قبوله للفرصة أو رفضها لعدم إمكانية التنفيذ.

قرارات الاستثمار المتنازع وتبادلياً: وفي هذا النوع من القرارات توجد العديد من فرص الاستثمار ولكن في حالة اختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين فإن ذلك لا يمكن المستثمر من اختيار نشاط آخر.

القرارات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد: يمكن إتخاذ القرارات في ظروف التأكد حيث تكاد تنعدم المخاطرة وذلك راجع لتوفر المعلومات والدارية بالمستقبل ونتائجه، أما في ظروف المخاطر فيتم إتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل المخاطرة وذلك يرجع لقلة المعلومات المتوفرة، أما القرارات الاستثمارية التي تتم في ظروف عدم التأكد تعتبر مقاومة وغير مستحبة حيث تعتمد على الخبرات وذلك يعود لعدم توفر الحد الأدنى للمعلومات.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعة، مرجع سبق ذكره، ص: 43 - 44.

القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الوصفي والكمي: حيث يمكن أن نجد قرارات استثمارية تعتمد على التحليل الوصفي وهذه قليلة الحدوث في عالم اليوم أو قرارات التي تعتمد على التحليل الكمي فقط وهي أيضا ليست بالكثيرة ولكن واقعنا العملي يفرض علينا الأخذ بالتحليل الوصفي والكمي معا.

خامساً: العوامل المؤثرة في قرارات الاستثمار

تتأثر القرارات الاستثمارية بعدة عوامل ومتغيرات وقد حدد بعض الكتاب تلك العوامل في أربعة عشرة عاملا تشمل فلسفة الإدارة، تحليل السوق، سلوك المنافسين، الفرض البديلة، الضرائب والاستهلاك، مصادر التمويل، مصادر شراء الآلات، رأس المال العامل، موازنة التدفقات النقدية، التغيرات في سوق الأسعار، نمط الإنتاج، المخاطرة عدم التأكد، توقيت اتخاذ القرار الاستثماري، الظروف الاقتصادية.

بحيث يمثل كل عامل من هذه العوامل أهمية كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري فقد يكون المشروع الاستثماري ناجح وله جدوى اقتصادية، إلا أن عدم توفر مصادر تمويله قد يعوق من تنفيذه، وهكذا بالنسبة للعوامل الأخرى التي تؤثر في اتخاذ القرار الاستثماري ويتركز الباحث في الدراسة على أهمية تلك العوامل التي تؤثر بدرجة كبيرة في اتخاذ القرار الاستثماري، والتي يجب أن تنال العناية بالاهتمام لما لها من آثار بالغة على قبول أو الرفض المشروع الاستثماري المفتوح.¹

أهداف الاستثمار: تتمثل أهداف الاستثمار فيما يلي:

- تحقيق العائد الملائم.
- المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع.
- استمرارية الدخل وزيادته.
- ضمان السيولة اللازمة.

المطلب الثاني: قرارات التمويل

مع التطور والزيادة نشاط المؤسسة تزداد الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويلية كافية لمواجهة الاحتياجات المالية المتزايدة سواء من مستحقات مالية، نفقات التشغيل، نفقات التجهيز، كما يتطلب ضرورة

¹ - محمد بشوشة، مصادر التمويل واثارها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 7.

توفير الأموال اللازمة لتلك الاحتياجات فلقد أصبح التمويل اليوم يشكل أهمية بالغة في المؤسسة بكونه يعد بمثابة القرار الفعال في تحريك وترشيد باقي القرارات الأخرى.

أولاً: تعريف التمويل

ويعرف التمويل على أنه: "توفير المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء أو تطوير مشروع خاص أو عام، غير أن اعتبار التمويل على أنه الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المؤسسة يمثل نظرة تقليدية، بينما النظرة الحديثة له التركيز على تحديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد".¹

أي أنه كافة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات للحصول على الأموال اللازمة برأس المال أو بالاقتراض واستثمارها في عمليات مختلفة، تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقعة الحصول عليها مستقبلاً، في ضوء القيمة المتاحة حالياً للاستثمار والعائد المتوقع الحصول منه والمخاطر المحيطة به.²

ويعرف قرار التمويل أيضاً: "وهي القرارات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال اللازمة للاستثمار، وهي هيكل رأس المال ومصادر التمويل".³

ومن هنا نستخلص من هذه التعاريف على الخصائص التالية لعملية التمويل:

- 1- تحديد أفضل مصدر للأموال من بين المصادر المتاحة.
- 2- تدبير الأموال في وقت الحاجة إليها.
- 3- استثمار الأموال من أجل الحصول على عائد منها.

ثانياً: مصادر التمويل

وتنقسم مصادر التمويل إلى مصادر داخلية وخارجية:

• مصادر التمويل الداخلية (التمويل الذاتي):

¹ - أحمد بوراس، التمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عناية، 2008، ص: 25.

² - الحجازي عبيد علي، علي أحمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، 2010، ص: 12.

³ - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، عمان، الأردن، 2004، ص: 60.

1) تعريف التمويل الذاتي:

هو مد قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها التمويلية بنفسها، وأيضاً يمثل تلك الموارد الجديدة المتكونة بواسطة النشاط الأساسي للمؤسسة والمعتمدة كمصدر تمويل دائم للعمليات المستقبلية، أي تلك النتائج الإجمالية التي سيعاد استثمارها في المستقبل بعد توزيع مكافئات رأس المال لينتج عنها فائض نقدي يحقق بواسطة النشاط الأساسي والموجه نحو تمويل النمو في الاحتياجات المالية مستقبلاً.¹

2) إيجابيات وسلبيات التمويل الذاتي:

أن اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي يجعلها تستفيد من العديد من المزايا كما تنجر عنها بعض العيوب وهي:

إيجابيات التمويل الذاتي:²

- توفير الإستقلالية المؤسسة.
- منح المؤسسة الصورة الجيدة أمام المستثمرين.
- يعتبر أحد أحسن الحلول بالنسبة للمؤسسات الصغيرة.

سلبيات التمويل الذاتي:³

- تباطؤ عملية نمو المؤسسة بسبب عدم كفاية التمويل الذاتي.
- انخفاض الأرباح الموزعة مما يؤدي إلى نزوح المساهمين عن المؤسسات الصغيرة.

3) مكونات التمويل الذاتي: يتكون التمويل الذاتي من:

- الإهلاكات.
- المؤونات.
- الأرباح المحتجزة.

● مصادر التمويل الخارجية:

¹ - الياس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص: 159.

² - سمية لزغم، أثر الهيكل المالي على القرارات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص: 45 - 46.

³ - محمد بشوشة، مصادر التمويل وأثارها على الوضع المالي للمؤسسة، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

1) **التمويل قصير الأجل:** يقصد بها الأموال التي لا تريد استعمالها عن نسبة المبالغ النقدية التي تخصص لدفع الأجور وشراء المواد والتوسيع الموسمي وغيرها من المداخلات، اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من الحصيلة المنتظرة لفعاليات التجارية نفسها مثل الائتمان الإجاري، والائتمان المصرفي.

الائتمان التجاري: يمثل المبيعات والبضائع التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة دون أن تدفع قيمتها نقداً.

2) **تمويل متوسط الأجل:** وتتراوح مدته من سنتين إلى خمسة سنوات، ويختص بتمويل المشتريات والمعدات والآلات الخاصة بالربحية والمنتظر من هذا التمويل، والتي يتعين عليها وفاء بالقروض.

3) **التمويل طويل الأجل:** ينشأ من طلب الأموال لتكوين رأس المال الثابت وتزيد مدته عن خمسة سنوات مثل عملية التوسيع مثل القروض، السندات، الاعتماد الإجاري.

المطلب الثالث: قرارات توزيع الأرباح

يعتبر توزيع الأرباح من بين مصادر التمويل الذاتي، حيث تلجأ إليه المؤسسة عندما تبحث عن مصادر تمويل ملائمة، ويكون قرار التوزيع في هذه الحالة صعباً نظراً لتضارب الآراء فيما يخص توزيع الأرباح، حيث هناك من يريد زيادة دخله في حين تريد المؤسسة استعماله لأغراض التوسع أو أغراض أخرى.

أولاً: تعريف قرار توزيع الأرباح

تعتبر مسألة التصرف في الأرباح المشاكل الجوهرية للمدير المالي رغم أن الكلمة الأخيرة في الموضوع تعود للجمعية العمومية للمساهمين فهي تعتمد سياسة توزيع الأرباح التي يقترحها مجلس الإدارة.¹

فالقرارات الخاصة بتوزيع الأرباح تحدد عن طريق سياسات التوزيع فهي عبارة عن مجموعة الأدلة والإرشادات التي تعتمد عليها الإدارة المالية عند اتخاذ قرار توزيع الأرباح.²

ثانياً: سياسات توزيع الأرباح

إن سياسة توزيع الأرباح يجب أن تصاغ استناداً لأثنين من الأهداف الأساسية، أولها توفير التمويل الكافي وثانيها تعظيم ثروة حملة أسهم الشركة، وفيما يلي عرض لأهم السياسات المتبعة³:

¹ - عبد العزيز محمد المخلافي، أساسيات الإدارة المالية، جامعة صنعاء، اليمن، بدون سنة نشر، ص: 254.

² - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية (الأسس العلمية والتطبيقية)، دار وائل، الأردن، 2010، ص: 373.

³ - محمد صالح الخناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص: 406 - 410.

1) سياسة الفائض:

وتشير هذه السياسة إلى أنه في حالة كان العائد المتوقع من الاستثمار أكبر من العائد الذي يطلبه حملة الأسهم سيتم توزيع الفائض على حملة الأسهم بعد انتهاء الاحتياجات التمويلية للاستثمار ومن خلال هذا يتضح لنا أن التوزيع للأرباح وفق هذه السياسة يختلف من سنة لأخرى، ومن مؤسسات لمؤسسات، حيث أنه كلما كانت المؤسسة فرص في تحقيق عوائد من الاستثمارات كلما كانت توزيعاتها للأرباح قليلة والعكس صحيح.

2) سياسة استقرار معدل نمو التوزيعات:

في هذه الحالة تقوم المؤسسات بتحديد معدل نمو ثابت للتوزيعات، وذلك بسبب ما قد يسببه التضخم من انخفاض القدرة الشرائية لمقدار هذه التوزيعات والذي لا يفضل المساهمون، غير أن تطبيق هذه السياسة تعتمد بشكل كبير على معدل نمو الأرباح الذي يسمح بزيادة التوزيعات.

3) سياسة استقرار مقدار التوزيعات:

هناك العديد من الأسباب التي تجعل المؤسسة تفضل استقرار مقدار التوزيعات حيث أن زيادتها يعبر زيادة ربحية المؤسسة، والعكس صحيح، وكل هذا قد يترك انطباعا سيئا لدى المستثمرين مما قد يخلف آثار على المؤسسة في حالة انخفاض التوزيعات، بالإضافة إلى أن المساهمين يعتمدون على التوزيعات المتحصل عليها في إنفاقهم وعدم استقرارها يسبب لهم الكثير من المشاكل.

4) سياسة التوزيعات الإضافية:

نستطيع القول أن هذه السياسة عبارة عن جمع بين السياستين السابقتين حيث تلجأ المؤسسة لمثل هذه السياسة عندما تتسم أرباحها بالتقلبات وعدم الاستقرار حيث تجعل حد أدنى للتوزيعات في حالة انخفاض الأرباح، وفي حالة ارتفاعها تقوم بإجراء توزيعات إضافية.

5) سياسة استقرار نسبة الأرباح الموزعة:

وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بـ:

- تحديد نسبة معينة من الأرباح.
- لا تهتم بالتوزيعات وإنما بالتغيرات التي تحدث فيها من سنة لأخرى.

- تفضل إجراء تغييرات حتى يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً.

ثالثاً: مراحل توزيع الأرباح

ويمكن تقسيم إجراءات توزيع الأرباح إلى أربعة مراحل رئيسية وهي:¹

- تاريخ الإعلان عن توزيع الأرباح وهو تاريخ اجتماع مجلس إدارة الشركة واتخاذ القرار بتوزيع الأرباح على المساهمين.
- تاريخ ظهور أسماء المساهمين في السجلات وهو التاريخ التي تظهر فيها قائمة بأسماء المساهمين الذين يحق لهم الحصول على توزيعات الأرباح وبناء عليه فإن نقل ملكية السهم بعد هذا التاريخ لا يؤهل المالك الجديد للحصول على هذه التوزيعات.
- تاريخ التوزيعات السابقة وهو تاريخ انتهاء حق المساهم الجديد في الحصول على توزيعات الأرباح، وعادةً ما يحدد هذا التاريخ بأربعة أيام عمل سابقة على تاريخ ظهور الأسماء في السجلات فإذا انتقلت ملكية السهم خلال هذه الأيام الأربعة فلا يحق للمساهم الجديد الحصول على التوزيعات.
- تاريخ دفع التوزيعات وهو التاريخ الذي يمكن للمساهم فيه الحصول على شيكات الأرباح الموزعة.

المبحث الثالث: دور مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية

يعتبر المراجع همزة وصل بين الإدارة ومتخذي القرارات المالية في ظل نظرية الوكالة من خلال إبداء رايه الفني المحايد والمعلل نتيجة كفاءة وخبرته في حدود ما تمليه ضوابط مهنته.

المطلب الأول: علاقة المراجع بمتخذي القرار المالي في ظل نظرية الوكالة

¹ - فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص ص: 263-264.

لقد عرفت السنوات الأخيرة من القرن الماضي العديد من التغيرات الاقتصادية السريعة، لعل أهمها كبر حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها مما أدى إلى فصل الملكية عن التسيير، وظهور ما يسمى بعلاقات الوكالة وهذه الأخيرة تقوم على توكيل المالك لشخص آخر متمكن من التسيير لإدارة المؤسسة نيابة عنه مما أدى إلى تضارب المصالح بين كل من الموكل والوكيل، فالأول يسعى إلى الحصول على أكبر إيراد ممكن، فحين يسعى الثاني إلى تعظيم مصلحته الخاصة ولو على حساب مصلحة الموكل، فهنا بدأت الحاجة إلى وجود شخص ثالث مستقل عن المؤسسة يقوم بحماية حقوق المساهمين والملاك ومراقبة المسير في المؤسسة ألا وهو المراجع الخارجي.

لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف Adam Smith عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم.

تنص نظرية الوكالة أنه مع وجود تعارض بين أهداف الوكيل والموكل فإنه توجد دائما إجراءات لو تم تنفيذها فإنه يمكن التحقق من أن الوكيل يقوم بالأعمال التي تحقق أهداف الموكل، فبالنسبة لأعضاء مجلس الإدارة فنظرية الوكالة تركز على أن ما يهمهم هو ثقة المساهمين في القوائم المالية التي تتم مراجعتها، حيث أن شك المساهمين في نوعية المعلومات التي تمت مراجعتها قد تؤدي إلى احجامهم عن الاستثمار في تلك المؤسسة، فالمساهمين سيقومون بشراء أسهم في حالة وجود أسس لحماية استثماراتهم، ومن أهم أسس هذه الحماية هي مراجعة القوائم المالية عن طريق المراجع الخارجي¹.

فيمكن استخدام نظرية الوكالة لتفسير الطلب على خدمات المراجعة كون أن هذه النظرية تشير إلى وجود صراع بين الوكيل والموكل، ومع ذلك فهناك رغبة مشتركة بين كل من الوكيل والموكل في الحصول على تأكيدات من طرف ثالث محايد بمصادقية القوائم المالية ألا وهو المراجع، فالمراجعة تؤدي دورا هاما في ظل علاقة الوكيل والموكل².

و الشكل الموالي يوضح علاقة الوكالة وأثارها على الطلب على المراجعة .

الشكل رقم (2-1): علاقة الوكالة أثرها على طلب المراجع

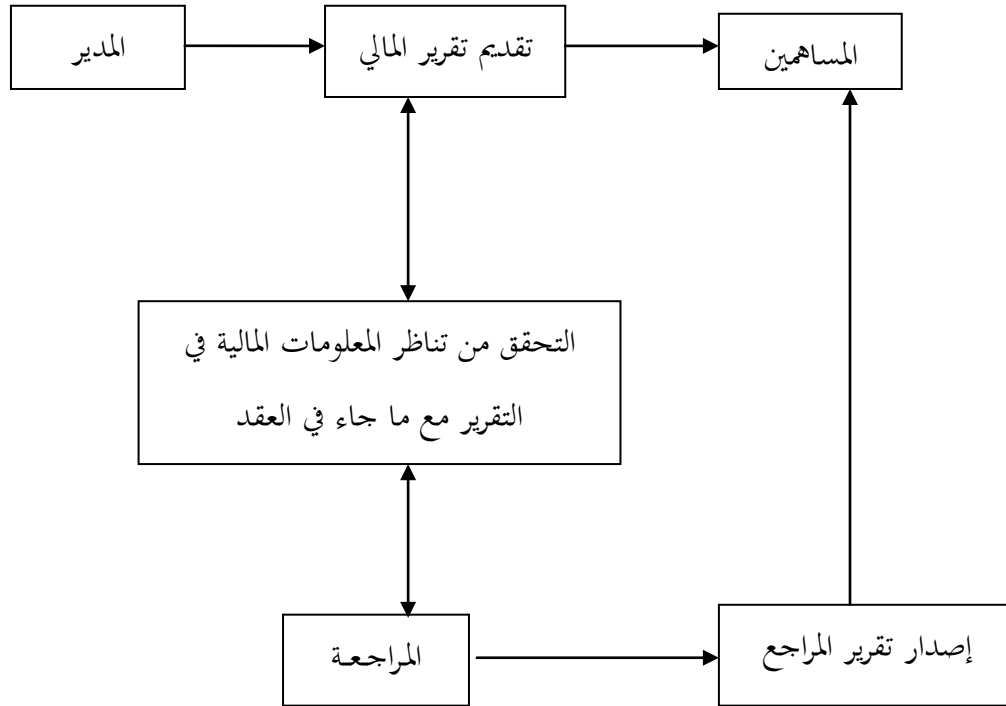
الوكيل

العقد

الموكل

¹ - أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² - شكري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 72 73.



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

من الشكل السابق يتضح أن المدير (الوكيل) الممثل للإدارة يقوم بتقديم تقرير مالي يترجم مختلف الأنشطة الموجودة في المؤسسة على شكل معلومات مالية متوفرة في القوائم المالية، والتي يتم التحقق منها من طرف المراجع الخارجي ليصدر في النهاية تقريراً يعبر فيه عن مدى صدق البيانات الموجودة بالقوائم المالية إلى المساهمين (الموكل) والتي على أساسها يتخذون قراراتهم المناسبة بشأنها.

المطلب الثاني: كفاءة وإلتزام مراجع الحسابات بالمعايير و انعكاسها على القرارات المالية

سنتناول في هذا المطلب انعكاسات كفاءة وخبرة المراجع على متخذي القرارات المالية كما يلي:

الفرع الأول: أهمية كفاءة وخبرة مراجع الحسابات و انعكاسها على القرارات المالية

تتضح أهمية كفاءة وخبرة محافظ الحسابات في متابعة التطور المهني والقواعد والنظم والمعايير المحاسبية والتي بموجبها يتم قياس العمليات والاحداث والظروف التي تأثر على مختلف القوائم المالية ونتائج أعمال تلك المؤسسات وإيصال نتائجها للمستفيدين الداخليين والخارجين، فعدم الإلتزام بالقواعد والنظم والمعايير المحاسبية يؤدي إلى نتائج خطيرة للغاية من أهمها نقص الثقة في المعلومات المالية التي تظهر بالقوائم المالية لهاته المؤسسات

ونتائج أعمالها وينتج عن ذلك بالطبع عزوف المستفيدين والبحث عن وسيلة أخرى لمعرفة حقيقة المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، كما أن عدم الثقة في المعلومات المالية قد يؤثر على حجم النشاطات المالية والتجارية وعلى الأسواق المال بصفة عامة وبالتالي على وضع الاقتصادي ككل .

كما يجد مستخدمي البيانات المالية صعوبة أحيانا في المقارنة بين المؤسسات المختلفة التي ينوي استثمار أمواله فيها اعتمادا على معلومات المعروضة في القوائم المالية نتيجة استعمال طرق محاسبية مختلفة لمعالجة عمليات أو أحداث أو ظروف مماثلة مما يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ القرار استثمار الصائب.

الخطأ في عملية اتخاذ القرارات:

يؤدي غياب معايير المحاسبة أحيانا إلى استخدام طرق محاسبية غير سليمة لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تأثر على المؤسسة وإيصال نتائجها إلى المستفيدين، ويترتب على ذلك القوائم المالية للمؤسسة قد لا تظهر حقيقة المركز المالي ونتائج أعمالها.

وبما أن المعلومات التي تحتوي على القوائم المالية والتي تم مراجعتها تمثل أحد المداخل الأساسية لاتخاذ القرارات متعددة من قبل مستفيدين مختلفين فلا شك أن هذه القرارات تتأثر تأثيرا كبيرا بهذه المعلومات، كما أن المقرضين لنشاطات المختلفة يستخدمون المعلومات المعروضة في القوائم المالية ضمن معلومات أخرى عند القرارات الإقراض ولذلك فإن الخطأ في إعداد تلك القوائم ومراجعتها قد يؤدي إلى الخطأ في اتخاذ هذه القرارات.¹

الفرع الثاني: أهمية التزام محافظ الحسابات بمعايير المحاسبة وأثرها في اتخاذ القرار

تتضح أهمية التزام محافظ الحسابات بالمعايير المحاسبة عند الأخذ في الحسبان اتجاه اقتصاد الوطني في الآونة الأخيرة إلى تأسيس شركة المساهمة ذات رؤوس الأموال الضخمة واتجاه المواطنين إلى الاستشارية في هذه الشركات، لذا أصبح من الضروري أن يتسع نطاق استخدام معايير المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بإبلاغ أو توصيل المعلومات المحاسبية (العرض والإفصاح المحاسبي) إلى المساهمين (المالكين) للوفاء باحتياجاتهم لمعلومات دورية تمكنهم من تقويم أداء المؤسسة كي يتسنى لهم اتخاذ القرارات فيما يتعلق باستثماراتهم وفيما يتعلق بمدى وفاء الإدارة بمسؤولية الوكالة عليهم.

¹ - بلقاسم سعودي، دور محافظ الحسابات في صنع القرار الإداري وتنمية موارد المؤسسة الجزائرية، ملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2009، ص: 8-9.

وقد أدى هذا التطور إلى زيادة الحاجة إلى المعايير المحاسبية إذ أن المالك الذي لا يباشر الإدارة -بخلاف المدير- لا يستطيع أن يربط بين المعلومات التي تصل إليه وبين معلومات مباشرة عن ظروف المؤسسة وأنظمتها كما أن نوعية القرارات التي يتخذها وتقويمه للإدارة يتوقف إلى حد كبير على مدى ثقته في المعلومات التي تتخذ تلك القرارات على أساسها.

وفي ظل الظروف الحالية يخضع المستثمرون والمقرضون لتقدير الإدارة فيما يتعلق بالمعلومات المتوفرة عن المؤسسات موضوع اهتمامهم، ولا جدل أن جانبا كبيرا من العبء المتعلق بكفاية ونوعية المعلومات المتوفرة عن المؤسسات موضوع اهتمام المستثمرين والمقرضين يقع على عاتق المحاسبين القانونيين، ولكي يستطيع محافظ الحسابات الوفاء بهذه المسؤولية تجاه من يستخدمون القوائم المالية يجب أن يكون واسع الأفق، قادرا على تفهم احتياجات الغير إلى المعلومات، وأن يكون موهوبا وبدرجة عالية من الموضوعية في عمله، فضلا عن ذلك يجب أن يستند إلى مجموعة من المعايير المحاسبية بحيث يمكن الرجوع إليها فيما يتعلق بالموضوعات أو المشاكل التي تعترض سبيله.

فقد يؤدي عدم التزام محافظ الحسابات بالمعايير المحاسبية إلى اختلاف الاسس التي تعالج بموجبها العمليات والأحداث والظروف المالية للمؤسسات المختلفة مما ينتج عنه صعوبة مقارنة المراكز المالية لهذه المؤسسة في ما بينها ونتائج أعمالها وبتالي صعوبة مقارنة بين البدائل المختلفة عند اتخاذ القرارات كما هو معروف فإن المقارنة بين البدائل تعتبر العمود الفقري لاتخاذ القرارات الرشيدة.¹

المطلب الثالث: أثر تقرير مراجع الحسابات على متخذي القرار المالي

تكتسي التقارير التي يعدها المراجع أهمية بالغة سواء للإدارة العليا في المؤسسة أو للأطراف الخارجية مثل الملاك أو المستثمرين الذي يهمهم الوقوف على حقيقة التقارير المالية التي قام بها المراجع، لأجل إخفاء الثقة والمصادقية عليها، فإذا كانت هذه التقارير هي حصيلة نتيجة عمل المراجع الداخلي ووسيلة اتصال بينه وبين الإدارة العليا من خلال إبداء رأي محايد مدعم بالأدلة والبراهين والتوضيحات، فإن أهمية التقارير تدعم ذلك حيث أنها تعتبر بمثابة قاعدة لمخرجات لنظام محاسبي مصادق عليه ومدعمة من طرف المراجع على صحة ومصادقية القوائم المالية في حالة إصداره للتقرير النظيف، مما يضفي مصداقية عليها وقيمة مضافة للمتعاملين مع

¹ - بلقاسم سعودي، دور محافظ الحسابات في صنع القرار الإداري وتنمية موارد المؤسسة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

المؤسسة كالمساهمين والمقرضين هذا التقرير الذي يساعد المؤسسة في بلورة جملة من القرارات كقرار الاستثمار والتمويل، بناءً على تأشيرة المراجع حيث تعبر عن صحة وجودة ونوعية المعلومات المحاسبية للقوائم المالية وتأكيد درجة الاعتماد عليها هذا من جهة المؤسسة.

أما من جهة المتعاملين الخارجيين فتقرير المراجع على صحة ونوعية المعلومات المحاسبية ن كذلك يتيح فرصة الاعتماد على المعلومات التي تم الإفصاح عنها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات¹.

إن تقرير مراجع الحسابات يخدم جهات كثيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على القوائم المالية التي يعتمد عليها المراجع ومن بين هذه الجهات نذكر²:

1- إدارة المؤسسة:

تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم التي يتم اعتمادها من قبل مراجع الحسابات الخايد والمستقل مما يزيد الثقة في هذه القوائم، كما أنها وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى إعادة انتخاب وتحديد مدة أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى، وكذا زيادة مكافئاتهم

2- المستثمرون:

أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحاييد، بحيث يطمئن المستثمرون سواء الحاليون أو المحتملون بأن أموالهم سوف لن تتعرض للاحتلاس والسرقة، نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة والتأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي والقانون الشركات.

3- البنوك:

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك والمؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق هذه البنوك على منح تلك القروض، فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات من قبل

¹ - لوجاني عزيز، دور المراجعة المحاسبية الداخلية في تحسين عملية اتخاذ القرار المالي، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، 2012/2013، ص: 148.

² - يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2000، ص: 8.

مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايّد، وذلك لضمان قدرة هذه المؤسسات على سداد تلك القروض مع فوائدها في المواعيد المحددة.¹

4- الجهات الحكومية:

تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأغراض منها، مراقبة النشاط الاقتصادي أو رسم السياسات الاقتصادية للدولة أو فرض الضرائب، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون قوائم موثوق فيها ومعتمدة من جهات محايدة.²

خلاصة الفصل:

من خلال معالجة هذا الموضوع اتضح لنا أن عملية اتخاذ القرارات عملية أساسية في الإدارة المالية لمختلف مستخدمي التقارير وأصحاب القرار المالي، إلا أنه لكي يتمكن هؤلاء المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة فإنهم يعتمدون على المعلومات المالية التي تتضمنها تلك القوائم المالية، حيث إن تلك القوائم تترجم مختلف العمليات والأحداث الاقتصادية في المؤسسة إلى أرقام ذات الدلالة المالية، ولكي يتم أخذ القرار المناسب من

¹ - يوسف محمود جبروع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

² - نفس المرجع أعلاه، ص: 9.

خلال القوائم المالية لابد من مراجعتها أولاً من طرف شخص مستقل ومحيد وكفء لإضفاء المصداقية والموثوقية عليها في شكل تقارير مالية نهائية يعتمد عليها هؤلاء الاطراف.

إن تقرير المراجعة يوجه إلى مختلف الأطراف الخارجية التي تهمها نتيجة المؤسسة والممثلين في مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة، فتقرير المراجعة يقوم على إضفاء المصداقية على المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية خاصة وأن هناك تعارض بين مستخدميها ومعدّي هذه المعلومات، فالمستخدمون يشعرون بالشك بتلك المعلومات لذا يلجئون إلى تقرير المراجعة الذي يؤدي دوراً مهماً في اقناعهم في مدى نزاهة هذه المعلومات.

تمهيد:

لقد أدت التحولات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية لظهور الحاجة إلى معلومات مالية ذات مصداقية وجودة عالية، ولمسايرة التطورات الحاصلة خاصة في ظل العولمة الاقتصادية والمالية وتوحيد متطلبات إعداد الكشوفات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية للإعتماد عليها في اتخاذ القرارات المالية الصائبة داخل المؤسسة وخارجها، ومع تزايد حاجة المساهمين والمستثمرين إلى المعلومات المالية ومطالبتهم بحصصهم في الأرباح والإطلاع على وضع المؤسسة طوال السنة بشكل مستمر للوقوف على حقيقة مساهمتهم الحالية ولأجل التقليل من حدّة الأخطار المستقبلية، كان لابد من وجود إطار شفاف مناسب لتزويد هؤلاء الأطراف بحقيقة المركز المالي للمؤسسة نهاية كل دورة مالية، ألا وهي مراجعة الحسابات.

ومما لا شك فيه إن عملية اتخاذ القرارات تمثل جوهر العمليات الإدارية بالمؤسسة وبالأخص العمليات المالية باعتبارها المحرك الأساسي لها، لذلك فإن متخذى القرارات المالية لا يمكنهم أن يعتمدوا على التخمين أو العشوائية عند اتخاذهم لمثل هذه القرارات، وعليه لابد أن يستند متخذى القرارات المالية إلى بيانات ومعلومات ذات درجة عالية من الشفافية والنزاهة، والعمل على مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في اتخاذ القرارات المالية وتحقيق أهداف المؤسسة.

طرح الإشكالية:

من مجمل ما سبق فإن التساؤل الأساسي الذي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه والذي يبرز دور عملية المراجعة في المساهمة في اتخاذ القرارات المالية، يمكن صياغته على النحو التالي:

ما أهمية مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية في المؤسسات الاقتصادية ؟

الأسئلة الفرعية:

ومن هذه الصياغة يمكن استخلاص عدة أسئلة فرعية من ضمنها نجد:

- 1- كيف تساهم عملية المراجعة كمهنة مستقلة، في تحقيق أهدافها المرجوة في المؤسسة ؟
- 2- ما المقصود بترشيد القرارات المالية وما مدى أهميتها بالنسبة للمؤسسة ؟
- 3- كيف يمكن أن تؤثر مراجعة الحسابات على المساهمة في اتخاذ القرارات المالية الملائمة للمؤسسة ؟

الفرضيات:

انطلاقاً من الإشكالية الرئيسية فإنه يمكن صياغة الفرضيات كما يلي:

- 1- إن الجانب النظري لمراجعة الحسابات يدعم تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة، ويضمن فعاليتها وهذا من خلال مجموعة المعايير والمبادئ التي تنظمها وتضبطها.
- 2- ترشيد القرار المالي هو ذلك القرار الذي تتوفر فيه متطلبات العقلانية أو المعقولة في المضمون والمحتوى، مما يعطي ذلك أهمية كبيرة لضمان حياة المؤسسة.
- 3- تساهم مراجعة الحسابات في إضفاء المصداقية في المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية الصائبة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع بالأخذ بعين الاعتبار للسببين التاليين:

1- الأسباب الذاتية: تتمثل مجملها في:

- الرغبة الشخصية والميول الذاتي اتجاه مهنة المراجعة.
- الاستفادة من الموضوع في الحياة العملية والمهنية.

2- الأسباب الموضوعية: وتتمثل في:

- طبيعة التخصص الذي يفرض البحث في مجال المراجعة وتدقيق الحسابات.
- إثراء المكتبة ببحث حديث ومتجدد يمكن أن يساهم في الاعتماد عليه عند إعداد بحوث محدثة في هذا الميدان.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعاً يعتبر من أهم المواضيع النظرية الملموسة عملياً في مجال مراجعة الحسابات، إذ أنها تدرس تأثير رأي مراجع الحسابات على مدى صحة وموثوقية المخرجات المالية، التي بدورها تُعتمد بصفة أساسية في عملية اتخاذ القرار وترشيدها في المؤسسة، في ظل بيئة تنافسية شديدة، حيث تسعى كل مؤسسة إلى تحقيق أفضل أداء لها والذي يحقق لها السمعة الطيبة في بيئتها ويمكنها من الإستمرار في نشاطها.

أهداف الموضوع:

يهدف هذا الموضوع إلى إبراز الدور الفعال الذي يقوم به مراجع الحسابات في إبداء رأيه المحايد والفني على سلامة المخرجات المالية للمؤسسة وكذلك مدى تأثيره في عملية ترشيد القرارات المالية، ويمكن ذكر بعض الاهداف في النقاط التالية:

- محاولة إعطاء نظرة عامة حول مراجعة الحسابات.
- التعرف على آلية اتخاذ القرار، والعوامل المؤثرة فيه.

- محاولة تقييم فعالية مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة.

صعوبات دراسة الموضوع:

من بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد الموضوع يمكن إبراز الصعوبات التالية:

- ندرة المراجع الجزائرية حيث أن معظم المراجع مشرقية وهناك اختلافات في المصطلحات بشكل كبير إضافة أن معظمها لها نفس الأسس والمبادئ، بحيث لا يوجد تنوع في المعلومات المقدمة.
- صعوبة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي نظرا لاختلاف الدراسة النظرية لما هو معمول به في الجانب التطبيقي والفعلي للدراسة.
- صعوبة استرداد استمارات الاستبيان من قبل المستجوبين نظرا للتأخر في الإجابة أو لعدم الرد.
- إن غياب السوق المالي ضمن مكونات المحيط المالي للمؤسسة ساهم في عدم قدرتنا على إسقاط المفاهيم النظرية ضمن الدراسة التطبيقية.

المنهج المستخدم:

سيتم الاعتماد على مجموعة من مناهج البحث العلمي، والتي تتمثل في المنهج التاريخي من أجل الوقوف على مجمل التطورات التاريخية التي شهدتها مراجعة الحسابات، وكذا لاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح وفهم الإطار النظري والعملي الذي تقوم عليه مهمة مراجعة الحسابات وعملية ترشيد القرارات المالية.

تحديد إطار الدراسة:

تم تحديد إطار الدراسة في العنصرين التاليين:

- 1- **الحدود المكانية:** ترتبط هذه الدراسة بالواقع الجزائري في ظل نقص الدراسات المرتبطة بمراجعة الحسابات في الجزائر، حيث تمثلت في الزيارة الميدانية لبعض مكاتب مراجعي الحسابات في ولاية الوادي والمراسلات عبر البريد الإلكتروني بالنسبة للمراجعين من الولايات الأخرى المجاورة.
- 2- **الحدود الزمنية:** كانت الحدود الزمنية لدراسة من جانفي 2016، إلى غاية أواخر شهر أفريل 2016.

الدراسات السابقة:

- لقلبي الأخضر، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في تخصص محاسبة في جامعة الحاج لخضر، 2009/2008، لقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة واقع

الممارسة المهنية في الجزائر من خلال قياس مدى تقييد مراجعي الحسابات بقواعد السلوك المهني وبمعرفة أسباب عدم الرضا عن المراجعة في الجزائر وكذا معرفة مصاعب مهنية المراجعة في الجزائر.

- خالدي المعتز بالله، **مساهمة المراجعة الداخلية في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية في جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2011/2010، حيث نتجت عن هذه دراسة أن دور المراجع الداخلي في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية يعتبر أحد أهم الأعمدة التي بموجبها تستطيع المؤسسة أن تحقق نمو وتطور من دورة إلى أخرى، وذلك لأنه يقوم على فعالية التقرير المراجع الداخلي، واستخراج منه الآراء والنتائج والتوصيات التي تساعد المدير المالي على تقييم الوضعية الحالية للمؤسسة.

تقسيمات الدراسة:

بغية الإجابة على الإشكاليات واختبار صحة الفرضيات قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، حيث كان الفصل الأول بعنوان **الإطار النظري للمراجعة** وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول للتطرق لأهم المفاهيم النظرية لمراجعة الحسابات، وقد تناولنا فيه مفهوم والتطور التاريخي لمراجعة الحسابات والوقوف على أهم المبادئ والفروضها، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه كل من أنواع ومعايير مراجعة الحسابات وأهم خطواتها، وفي المبحث الأخير تطرقنا للتقارير المالية لمراجع الحسابات.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان **إسهامات مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية** والذي قسم أيضا إلى ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول تم التطرق إلى ماهية القرارات المالية من خلال إظهار مفهوم القرار، والقرار المالي بعد التعرف على مصطلح الرشادة ومختلف مراحل اتخاذ القرار وأهم العوامل المؤثرة فيه، في حين خصص المبحث الثاني لأنواع القرارات المالية من خلال المرور على القرارات الاستثمارية وقرارات التمويل وقرارات توزيع الأرباح، وفي المبحث الثالث والأخير جاء بعنوان دور مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية.

وأخيرا الفصل الثالث كان دراسة الميدانية، حيث ارتأينا فيه عرض استبيان يقدم إلى عينة من محافظي الحسابات وأساتذة الجامعة وبعض الاطراف في الجانب المهني من إطارات عليا ومسيرين ماليين، وذلك من أجل الوقوف على مدى أهمية مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية، وتم تحليل هذا الاستبيان باستخدام أدوات الإحصاء الكلاسيكي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS، وشملت الدراسة الميدانية بدورها ثلاث مباحث الأول تطرقنا فيه لإجراءات الدراسة والوسائل المستخدمة، والثالث قمنا بتحليل نتائج كل محور من محاور الاستبيان.

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة محكمي الاستبيان

الجامعة	أسم ولقب الأستاذ	رقم
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أ. بصييع العايش ربيع	01
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. بن خليفة بلقاسم	02
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	د. سالمي محمد الدينوري	03

الملحق رقم (02): الاستبيان

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص تدقيق محاسبي

استبيان البحث

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد.....

يقوم الطالبان بإعداد بحث أكاديمي تكميلي للحصول على شهادة ماستر تخصص تدقيق محاسبي بعنوان: أهمية مراجعة الحسابات

في ترشيد القرارات المالية

ويمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة للبحث، ويهدف إلى دراسة وتحليل آراء محافظي الحسابات وأساتذة التعليم العالي أصحاب القرار المالي في المؤسسات من أهمية مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية.

ونوجه عناية سيادتكم أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط، كما أن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في الجزائر، لذلك أرجوا من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة، مع العلم بأن صحة نتائج الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم.

الطلبة:

تحت إشراف الأستاذ:

بوزيدي يحي

بوصبيح العايش ربيع

بوزيدي عبد الرؤوف

أرجوا أن تتقبلوا منا فائق التحية والاحترام

الرجاء وضع علامة (x) في المربع المناسب للإجابة

أولا : الأسئلة العامة:

- 1- العمر: ☐ - أقل من 30 ☐ من 30 إلى 40 ☐
- ☐ - أكبر من 40
- 2- الجنس : ☐ - ذكر ☐ - أنثى ☐
- 3- المؤهل العلمي : ☐ - ليسانس ☐ - ماجستير ☐
- ☐ - دكتوراه ☐ - ماستير ☐
- أخرى ، يرجى تحديدها.....
- 4- المسمى الوظيفي : ☐ - محافظ حسابات ☐ - أستاذ جامعي ☐
- ☐ - مسير مالي ☐ - إطارات عليا ☐
- أخرى ، يرجى تحديدها.....
- 5- سنوات الخبرة : ☐ - أقل من 5 سنوات ☐ - من 5 إلى 10 ☐
- ☐ - أكثر من 10 سنوات

المحور الأول: أداء مراجعة الحسابات

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	وجود مراجعة الحسابات في المؤسسة يساهم في استمرارها والوصول إلى تحقيق الاهداف المرجوة.			
2	عند قيام المراجع بمراجعة أعمال الشركة ما، فإنه يلتزم بالمعايير المحاسبية والمراجعة المتعارف عليها.			
3	يقوم المراجع بالاتصال بمدقق الشركة السابق ويستفسر منه عن الاعتراضات المهنية (إن وجدت) والتي حالت دون استمراره في مراجعة حسابات نفس الشركة.			
4	يستخدم المراجع الحسابات أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.			
5	يعكس تقرير مراجعة الحسابات الصورة الحقيقة للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة.			
6	لا يحضى عنصر جودة التقرير مراجع الحسابات لأهمية كبيرة من الأطراف المعنية.			

المحور الثاني: ترشيد القرارات المالية.

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة باتخاذ قرارات مالية يؤدي إلى ترشيدها.			
2	في أغلب الأحيان لا تمر عملية اتخاذ القرار مالي بمراحل مدروسة.			
3	التحكم بالعوامل المؤثر في اتخاذ القرارات المالية يؤدي إلى ترشيدها.			
4	لكفاءة المديرين الماليين و الإداريين في المؤسسات الاقتصادية دور كبير في ترشيد القرارات المالية.			
5	من أهم القرارات التسييرية في المؤسسة القرار المالي.			
6	تمر عملية اتخاذ القرار بمراحل مدروسة من أجل الحصول على القرار الأمثل.			

المحور الثالث: دور مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
1	مراجعة الحسابات هي وسيلة تقييم و إختيار البديل الأفضل من عدة بدائل في عملية إتخاذ قرار.			
2	تعتمد المؤسسات على التقارير المالية للمراجعة بنسبة كبيرة في عملية ترشيد القرار المالي.			
3	تتم المفاضلة بين التمويل طويل الأجل والتمويل قصير الأجل بناءً على تقرير المراجع.			
4	عندما يتم اتخاذ قرار مالي استثماري ما، يكون ناتجاً عن دراسة تقرير المراجع الحسابات.			
5	يساهم تقرير مراجع الحسابات في سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة.			
6	كفاءة وخبرة المراجع تعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة من خلال تقريره الفني والمعلل والمحايد.			
7	يعتبر تقرير المراجعة وسيلة رقابة على الإدارة العليا للمؤسسة.			
8	يؤثر تقرير مراجع الحسابات على القرارات المالية لمجلس الإدارة.			

شاكرين لكم على حسن تعاونكم

الملحق رقم (03): مخرجات برنامج spss

1- الوسط الحسابي والانحراف المعياري:

نتائج المحور الأول

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	41	1	3	2.71	.602
a2	41	1	3	2.73	.549
a3	41	1	3	2.49	.711
a4	41	1	3	2.83	.442
a5	41	1	3	2.54	.636
a6	41	1	3	1.88	.640
Valid N (listwise)	41				

نتائج المحور الثاني

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	41	1	3	2.59	.741
b2	41	1	3	1.49	.711
b3	41	1	3	2.78	.571
b4	41	1	3	2.73	.593
b5	41	1	3	2.66	.617
b6	41	1	3	2.83	.543
Valid N (listwise)	41				

نتائج المحور الثالث

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	41	1	3	2.44	.808
c2	41	1	3	2.66	.728
c3	41	1	3	2.61	.771
c4	41	1	3	2.51	.746
c5	41	1	3	2.61	.628
c6	41	1	3	2.78	.475
c7	41	1	3	2.76	.582
c8	41	1	3	2.73	.549
Valid N (listwise)	41				

2- اختبار ألفا كرونباخ:

نتائج المحور الثاني

Cronbach's Alpha	N of Items
.794	6

نتائج المحور الأول

Cronbach's Alpha	N of Items
.826	6

نتائج المحاور الثلاثة

Cronbach's Alpha	N of Items
.954	20

نتائج المحور الثالث

Cronbach's Alpha	N of Items
.947	8

3- تحليل الانحدار البسيط:

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	a ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: b

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.675 ^a	.455	.441	.33237

a. Predictors: (Constant), a

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	3.602	1	3.602	32.609	.000 ^b
	Residual	4.308	39	.110		
	Total	7.911	40			

a. Dependent Variable: b

b. Predictors: (Constant), a

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.791	.306		2.586	.014
	a	.681	.119	.675	5.710	.000

a. Dependent Variable: b

-4 اختبار T-Test:

نتائج المحور الأول

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
a1	28.804	40	.000	2.707	2.52	2.90
a2	31.870	40	.000	2.732	2.56	2.90
a3	22.392	40	.000	2.488	2.26	2.71
a4	41.012	40	.000	2.829	2.69	2.97
a5	25.526	40	.000	2.537	2.34	2.74
a6	18.786	40	.000	1.878	1.68	2.08

نتائج المحور الثاني

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
b1	22.347	40	.000	2.585	2.35	2.82
b2	13.391	40	.000	1.488	1.26	1.71
b3	31.201	40	.000	2.780	2.60	2.96
b4	29.515	40	.000	2.732	2.54	2.92
b5	27.597	40	.000	2.659	2.46	2.85
b6	33.348	40	.000	2.829	2.66	3.00

نتائج المحور الثالث

	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
c1	19.335	40	.000	2.439	2.18	2.69
c2	23.372	40	.000	2.659	2.43	2.89
c3	21.684	40	.000	2.610	2.37	2.85
c4	21.571	40	.000	2.512	2.28	2.75
c5	26.625	40	.000	2.610	2.41	2.81
c6	37.483	40	.000	2.780	2.63	2.93
c7	30.309	40	.000	2.756	2.57	2.94
c8	31.870	40	.000	2.732	2.56	2.90

شكر وعرفان

نتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل على تيسيره وتوفيقه لنا لإنجاز هذا العمل
المتواضع

وإنطلاقاً من العرفان بالجميل فإنه يسرنا أن نتقدم بالشكر والإمتنان إلى أستاذنا،
ومشرفنا الأستاذ **بصيع العايش ربيع** الذي أمدنا من منابع علمه بالكثير
كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أولئك الذين وقفوا بجانبنا طوال فترة الدراسة، ولم
يخلوا علينا بالمساعدة أو إرشاد أو توجيه

أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
وشكر أيضاً إلى جميع أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين على ما تكبدوه من
عناء في قراءة مذكرتي المتواضعة وإثرائها بمقترحاتهم القيمة
وشكر أيضاً إلى كل من مدى لنا يدا العون في مسيرتنا العلمية

*** وشكراً ***

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	المرحلة الثانية من تقييم نظام المراقبة الداخلية	18
1-2	علاقة الوكالة أثرها على طلب المراجع	45
1-3	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	54
2-3	توزيع أفراد العينة حسب العمر	58
3-3	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	59
4-3	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	60
5-3	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	61
6-3	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	62

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
12	أوجه الاختلاف بين المراجعة الداخلية والخارجية	1-1
54	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	1-3
56	مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان	2-3
56	معيار تحديد الاتجاه	3-3
57	توزيع أفراد العينة حسب العمر	4-3
58	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	5-3
59	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	6-3
60	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	7-3
61	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	8-3
63	نتائج آراء العينة الدراسة حول أداء مراجعة الحسابات	9-3
66	نتائج آراء العينة الدراسة حول ترشيد القرارات المالية	10-3
68	نتائج آراء العينة الدراسة حول مساهمة مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية	11-3
72	معامل ألف كرومباخ	12-3
73	الارتباط الخطي بين المتغير التابع و المتغير المستقل	13-3
73	تباين خط الانحدار	14-3
73	يوضح قيم معاملات خط الانحدار	15-3

فهرس الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
85	قائمة الأساتذة محكمي الاستبيان	01
86	الاستبيان	02
91	مخرجات برنامج spss	03

1- الكتب

- 1- إبراهيم علي عشناوي، أساسيات المراجعة والمراقبة الداخلية، الدار الجامعية، مصر، دون سنة نشر.
- 2- أحمد بوراس، التمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، عناية، 2008.
- 3- أحمد عبد السلام دباس، آراء ونظريات في الإدارة، بدون دار نشر وبلد نشر، 1993.
- 4- أحمد نور، مراجعة الحسابات بين الناحيتين النظرية والعلمية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 5- أسعد محمد علي وهاب، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، 2010.
- 6- الباس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 7- الحجازي عبيد علي، علي احمد، مصادر التمويل، دار النهضة، بيروت، 2010.
- 8- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية ، مصر، 2006.
- 9- جلال إبراهيم العبد، إدارة الأعمال (مدخل اتخاذ القرارات وبناء المهارات)، دار الجامعة الجديدة لنشر، الإسكندرية، 2003.
- 10- حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي ، مراجعة الحسابات المتقدمة الاطار النظري والإجراءات العملية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009.
- 11- حسن علي مشرقي، ظرية القرارات الإدارية (مدخل كمي في الإدارة)، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1997.
- 12- حمدي أبو النور السيد عويس، نظم المعلومات والتنوع في دعم قرارات المنظمة، دار الراق، الأردن، 2007.
- 13- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعملية)، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- 14- زياد سليم رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1997.
- 15- زين يونس ،عوادي مصطفى، المراجعة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات (وفق معايير المراجعة الدولية)، مكتبة بن موسى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 16- سعاد الطنبولي، الالتزام وإستراتيجية اتخاذ القرار، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993.
- 17- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المراجعة (مسؤوليات المراجع – تخطيط المراجع)، ج1، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
- 18- فايز تيم، مبادئ الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 19- عبد الغفور يونس، تنظيم وإدارة الاعمال، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
- 20- عبد الوهاب نصر على و الآخرون، دراسات في المراجعة المقدمة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

- 21- عبد الغفور حلفي، التنظيم وإدارة الأعمال، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 22- عبد الوهاب يوسف احمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، عمان، الاردن، 2004.
- 23- عبد العزيز محمد المخلافي، أساسيات الإدارة المالية، جامعة صنعاء، اليمن، بدون سنة نشر.
- 24- عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 25- علي السلمي، تطور الفكر التنظيمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975.
- 26- محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات (الأطار النظري والممارسة التطبيقية)، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 27- محمد الفيومي، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996.
- 28- محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 29- محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية، الدار الجامعة، مصر، 2002.
- 30- محمد حافظ حجازي، دعم القرارات في المنظمات، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.
- 31- نادية أيوب، نظرية القرارات الإدارية، ط 3، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1996.
- 32- نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2009.
- 33- نظير رياض محمد، الإدارة المالية والعولة، المكتبة العصرية، مصر، 2001.
- 34- هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق (من الناحية النظرية و العلمية)، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2004.
- 35- يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2000.

2- الرسائل والأطروحات الجامعية

- 36- خالد معتر بالله، مساهمات المراجع الداخلي في إتخاذ القرارات المالية، مذكر ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمق، جامعة ورقلة، 2010/2011.
- 37- لقيطي الأخضر، مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر، مذكر ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2008/2009.
- 38- فاتح سردوك، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، مذكر ماجستير، تخصص تجارة، جامعة لمسيلا، 2003/2004.

- 39- شدري معمر سعاد، التقارير المالية للمراجع و آثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، مذكرة دكتوراه، تخصص مالية المؤسسة، جامعة أحمد بوقرة (بومرداس)، 2015/2014.
- 40- محمد بشوشة، مصادر التمويل واثارها على الوضع المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 41- حكيم مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2009/2008.
- 42- اسمهان خلفي، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.
- 43- عباس عصام، تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2009.

3- الدوريات والمجلات

- 1- د. زين يونس، أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية لتعزيز استقلال مراجعة الحسابات، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس، 2014.
- 2- مسعود صديقي، دور المراجعة في إستراتيجية التأهيل الإداري للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002.

4- التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

- 3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 32 ، المؤرخة في 10 ماي 1999.

5- المؤتمرات والملتقيات والندوات

- 4- فاتح سردوك، محاضرات في مقياس مراجعة ومحاسبة الحسابات (الإطار العملي لمراجعة وتدقيق الحسابات)، سنة ثانية ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2016/2015.
- 5- بلقاسم سعودي، دور محافظ الحسابات في صنع القرار الإداري وتنمية موارد المؤسسة الجزائرية، ملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2009.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة الى تبيان أهمية مراجعة الحسابات في المساعدة على اتخاذ القرارات المالية وترشيدها، من خلال توفير البيانات المالية الملائمة لمستخدمي القوائم المالية، بالشكل الذي تعكس من خلاله حقيقة المركز المالي للمؤسسة وبالتالي المساهمة في الحد من إصدار التقارير المضللة التي تؤثر على كل من الجهات الدائنة، والمستثمرين الحاليين والمستثمرين المستقبليين.

لقد تم إسقاط هذه الدراسة على عينة مختارة من الأخصاء والأساتذة الذين جاوبوا على مجموعة من الأسئلة التي حاولنا من خلالها تغطية جوانب الموضوع ومن ثم تحليلها إحصائيا باستخدام برنامج SPSS. وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تدعم الدور البارز والهام للمراجعة على قدرة متخذ القرار المالي في ترشيد قراراته، وقد أظهرنا وجود علاقة الارتباط الطردي القوي بين متغيري الدراسة (مراجعة الحسابات كمتغير مستقل وحوكمة القرار المالي كمتغير تابع) حيث إعتمااد المحيط المالي للمؤسسة على الوثائق المالية في اتخاذ قراراتها وترشيدها يرتفع مع ارتفاع أداء مراجع الحسابات أو أسم ومصداقية مراجع الحسابات في حد ذاته.

الكلمات المفتاحية: مراجعة الحسابات، ترشيد القرارات المالية، اتخاذ القرار.

Résumé d'étude:

Cette étude visait à démontrer l'importance de l'audit est d'aider à prendre des décisions financières, la rationalisation, par la fourniture d'états financiers appropriés pour les utilisateurs des états financiers, sous la forme reflète par le fait que la situation financière de l'institution et de contribuer ainsi à la réduction de l'émission de rapports trompeurs qui affectent les deux créanciers , le courant et les investisseurs et les investisseurs potentiels.

Cette étude a été abandonnée sur un échantillon de la castration et les professeurs qui sont retournés répondre à une série de questions que nous avons essayé, qui couvrent les aspects du sujet et ensuite analysées statistiquement en utilisant le logiciel SPSS. Nous avons atteint un ensemble de résultats qui prennent en charge le rôle de premier plan et important d'examiner la capacité de l'auteur de la décision financière de rationaliser ses décisions, nous avons montré l'existence d'une forte corrélation exponentielle entre les variables de l'étude (la vérification comme une gouvernance variable et indépendante, décision financière comme variable dépendante), où l'adoption de l'environnement financier de l'institution sur les documents financiers dans ses décisions, la rationalisation augmente avec le vérificateur de haute performance ou le nom et la crédibilité de l'auditeur lui-même.

Mots clés: vérification, rationaliser les décisions financières, la prise de décision.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية من خلال

الاستبيان

قائمة المراجع

الخاتمة العامة

المقدمة العامة

الملاحق

الفصل الثاني

إسهامات مراجعة الحسابات في

ترشيد القرارات المالية

الفصل الأول

الإطار النظري لمراجعة الحسابات

الفهرس



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: تدقيق محاسبي

أهمية مراجعة الحسابات في ترشيد القرارات المالية

(دراسة ميدانية من خلال الاستبيان)

تحت إشراف الأستاذ:

بوصبيح العايش ربيع

إعداد الطلبة:

بوزيدي عبد الرؤوف

بوزيدي يحي

لجنة المناقشة

رئيساً	بجامعة الوادي	أستاذ محاضر ب	د. زين يونس
مشرفاً ومقرراً	بجامعة الوادي	أستاذ مساعد أ	أ. بوصبيح العايش ربيع
ممتحناً	بجامعة الوادي	أستاذ محاضر ب	د. عبد اللاوي مفيد
ممتحناً	بجامعة الوادي	أستاذ مساعد أ	أ. زبيدي بشير

السنة الجامعية: 2016/2015